وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور يحي فارس المدية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإعلام والاتصال

دور العلاقات العامة في غرس قيم المواطنة
دراسة حالة حزب حركة البناء الوطني

مذكرة لنيل شهادة ماستر في الإعلام والاتصال

تخصص: اتصال وعلاقات عامة

من إعداد الطالبة:

فلة صاحي

تحت إشراف الأستاذ:

د. إبراهيم سعد الشاكر فزاني

الموسم الجامعي :2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى

الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ

عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلَـنَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَـفِرِينَ

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية 286

إهداء

إلى من استقيت منه دروس الحياة في أي لحظة من لحظات عمري
إلى من رووني من ينابيع الفضيلة، وأخذوا بيدي إلى منهل المعرفة...وأظلوني بشجرة الإيمان...أهلي الأعزاء
أمي الغالية ، التي بدفئها حضنتني، وبفيض حنانها غمرتني ...وعلمتني أن الشمعة لا تحترق لتذوب، بل تذوب
لتتوهج...
إلى والدي العزيز، الذي استلهمت منه قيم الإنسانية، وكان مثالاً يحتذى للمضي في الحياة....
وإلى زوجي العزيز سندي في حياتي إلى ابنتي الكتكوتة رندة التي أنارت الدنيا بوجدها
إلى إخوتي وأخواتي
إلى أعمدة العلم والمعرفة الذين خطوا لي وللآخرين صفحات الإبداع
خاصة الأستاذ شاكر فزاني الذي لم يبخل علي بما أنعم الله عليه من معرفة...
إلى جميع صديقاتي اللواتي ساعدنني في تحطيم وتجاوز العقبات بثبات...فاطمة الزهراء، حبيبة، أمينة، كريمة،
إلى كل باحث عن فكرة مضيئة تنير له زقاق الطريق ...وإلى أصحاب العقول النيرة، والبصائر المستنيرة
ومن زرع فيّ روح المبادرة
إليهم جميعاً أهدي هذا البحث المتواضع

فلة صاحي

خطة البحث

المقدمة

الإطار المنهجي:

1- الإشكالية

2- أهمية الموضوع

3- أسباب اختيار الموضوع

4- أهداف الدراسة

5- تحديد المفاهيم

6- فرضيات الدراسة

الإطار النظري:

الفصل الأول: ماهية العلاقات العامة

المبحث الأول: تعريف العلاقات العامة

المطلب الأول: مفهوم العلاقات العامة

المبحث الثاني: نشأة وتطور العلاقات العلامة

المطلب الأول: نشأة العلاقات العامة

المبحث الثالث: وظائف العلاقات العامة

المبحث الرابع: أهداف بالعلاقات العامة

الفصل الثاني: ماهية المواطنة

المبحث الأول: مفهوم المواطنة

المطلب الأول: تعريف المواطنة

المبحث الثاني: تطور المواطنة

المطلب الأول: المواطنة في العصور القديمة

المبحث الثالث: شروط المواطنة ومقوماتها الأساسية

المطلب الأول: شروط المواطنة

المبحث الرابع: أهداف المواطنة

المبحث الخامس: قيم المواطنة الصالحة

الفصل الثالث: الإطار التطبيقي

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

المطلب الأول: منهج الدراسة

المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات

المطلب الثالث: عينة الدراسة

المبحث الثاني: تقديم حزب حركة البناء الوطني

المطلب الأول: تعريف حزب حركة البناء الوطني

المطلب الثاني: نشأة حزب حركة البناء الوطني

المبحث الثالث: الهيكل وتنظيم حزب حركة البناء الوطني

المبحث الرابع: إستراتيجية وأهداف حزب حركة البناء الوطني

المبحث الخامس: دور العلاقات العامة في غرس قيم المواطنة لدى حزب حركة البناء الوطني

الخاتمة

المقدمة

مقدمــة عامة:

تعد المنظمات نتاجا مجتمعيا، ولا تقوم لمجرد الوجود ذاته، بمعنى أن كل منظمة في المجتمع تعمل على تحقيق هدف أو تقديم خدمة أو منتج معين لأفراد المجتمع.

على هذا الأساس أصبح لأفراد المجتمع أو جمهور المنظمة على وجه التحديد دور في الاعتراف بوجود المنظمة ، فالجماهير هي التي تمنح الدعم والتأييد الذي تحتاجه أي منظمة، في ظل تنوع وتنافس المنظمات، وتنامي أهمية الرأي العام، وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال الرقمي، وأيضاً الحاجة إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وإطلاق الحريات العامة كنتيجة لما يحدث على الصعيد الدولي والإقليمي، وكإفراز طبيعي للعولمة وثورة المعرفة.

وقد أدركت الشركات والمؤسسات والمنظمات أن نجاحها يرتبط بقدرتها على الاتصال بالجماهير، وتشكيل صورة إيجابية لنفسها، وتحسين سمعتها، والتأثير على الرأي العام.

هذا الواقع جعل العلاقات العامة حاجة ماسة وجوهرية، لكل المنظمات الحديثة بمختلف أنواعها، فلا يمكن تجنب العلاقات العامة أو حتى تجاهلها، فبدون اتصال لا يتم أي نشاط ولا يتحقق أي هدف، وهذا معناه أن العلاقات العامة ظاهرة اجتماعية جبرية وحتمية، فأينما يوجد تجمع إنساني فلابد من قيام علاقات بين أفراد ومنظمات هذا المجتمع.

ومما لا شك فيه أن هذا الوضع ينعكس على البعد الاستراتيجي للعلاقات العامة فيما يتعلق بإدارة المنظمة وصناعة القرار فيها، بعيداً عن المفهوم التقليدي للعلاقات العامة في كونها ارتبطت في أذهان البعض بأعمال التشريفات والمجاملات والاستقبال والقيام بالمهام الإعلانية فقط.

وهذا ما نسعى إلى التعرف عليه من خلال موضوع بحثنا المتمثل في " **واقع العلاقات العامة غرس قيم المواطنة في حزب حركة البناء الوطني** "، متبعين خطة بحث اشتملت على ثلاثة محاور جاءت على النحو التالي:

- **الإطار المنهجي:**

ويحتوي على إشكالية الدراسة وأهمية هذه الدراسة وأسباب اختيار الموضوع وأهدافه وكذالك يحتوي على تحديد لأهم المفاهيم وفرضيات الدراسة.

الإطار المنهجي

1- إشكالية الدراسة:

شهد النصف الثاني من القرن العشرين تطورات كبيرة على مختلف الأصعدة والمجالات، حيث فاقت كل ما تحقق في عدة قرون سابقة، ولعل ابرز شاهد على هذه التطورات هو تفجر الثورة المعلوماتية والاتصالية، التي طالت العديد من المجالات خاصة مجال الإعلام والاتصال، وهذا ما ساعد على ظهور العديد من المفاهيم المرتبطة بالاتصال، من أبرزها العلاقات العامة.

فبدأت أهمية هذه الأخيرة تزداد شيئا فشيئا بالتوازي مع التطور والتوسع الذي شهدته المجتمعات، خاصة السياسية منها والتي كانت في أمس الحاجة إلى الاتصال بجماهيرها المتواصلة في التوسع بطرق فعالة، وكل هذا في ظل المنافسة السياسية الشرسة بين الهيئات الحزبية حتى في المجال الاتصالي، وبهذا أصبحت العلاقات العامة من أهم النظم الاتصالية التي تعمل على التنسيق الداخلي للهيئات من جهة وإبقائها على تواصل مع جمهورها الخارجي من جهة أخرى .

وقد أولت المنظمات والهيئات على اختلاف مجالاتها اهتماما كبيرا بالعلاقات العامة، حتى صارت عصب الحياة داخل كل الهيئات تسعى إلى النجاح، لما لها من دور كبير في هيكلة الاتصال الداخلي والخارجي للهيئات، والذي يعتبر ضروريا لكل إدارة تهدف إلى تحقيق التوازن بين فروعها الداخلية من جهة ومحيطها الخارجي من جهة أخرى، وهذا ما يعز قدرة الهيئة على حل المشكلات الإدارية وخلق علاقات فعالة، ويسهل التنسيق بين مختلف المستويات التنظيمية للهيئات، فتدخل هذه الأخيرة في حركية حقيقية وجيدة تدعم انفتاحها على محيطها الخارجي وتعزز من تواصلها الداخلي.

وبذلك أصبحت العلاقات العامة ركيزة أساسية في العملية الإدارية ورسم الاستراتيجيات المختلفة للهيئة التي تخدم لتحقيق الأهداف المخططة وتكشف عنها بصورة واقعية، تهدف من خلالها إلى تحسين صورة الهيئة لدى الجماهير وخلق نوع من الثقة والتالف بينهما، عن طريق التعريف بهذه الهيئة (منتجاتها وخدماتها) وإدماجها في المجتمع المحيط بها.

ومن هذا المنطلق نجد أن الكثير من الدول العربية قد أدركت مكانة وأهمية العلاقات العامة وعلى رأسها الجزائر التي تقوم من خلال هيئاتها ومنظماتها، بمحاولة تجسيد العلاقات العامة والاستفادة من تطبيق نشاطاتها على ارض الواقع.

ومن مجموع هذه الهيئات يبرز حزب حركة البناء الوطني كنموذج لما هو عليه حال العلاقات العامة، في الهيئات الجزائرية، ولهذا فان محاولة معرفة مكانة العلاقات العامة في حزب حركة البناء الوطني في الجزائر تستدعي طرح التساؤل التالي: "**ما هو دور العلاقات العامة في غرس قيم المواطنة لدى حزب حركة البناء الوطني ؟**

وقد تمخضت عنه عدة تساؤلات فرعية هي:

1- ما هي وسائل الاتصال المستخدمة في العلاقات العامة في غرس قيم المواطنة لدى حزب حركة البناء الوطني ؟

2- ما هي أهداف العلاقات العامة في غرس قيم المواطنة لدى حزب حركة البناء الوطني ؟

3- ما هي معوقات العلاقات العامة في غرس قيم المواطنة لدى حزب حركة البناء الوطني ؟

2-أهمية الموضوع :

يعتبر موضوع العلاقات العامة داخل المؤسسة على قدر كبير من الأهمية، ذلك أن العلاقات العامة تسمح للهيئات بفهم المحيط الذي تنتمي إليه، والتعرف على مواقف وآراء المجتمع حولها كما تقوم بخلق جو من الثقة بين الهيئة وجماهيرها –الداخلية والخارجية– لأن الهدف الأساسي للهيئة هو كسب تأييد وولاء مع من تتعامل معهم، ومن هذا المنطلق أصبحت العلاقات العامة تقليدا شائعا في الهيئة ولا تخرج عن هذه القاعدة، إلا الهيئات العاجزة والتي لا تعي مدى أهمية هذا النشاط الاتصالي.

وبما أن الهيئات الجزائرية جزء من المنظومة العالمية، فهي ليست بمنأى عن هذه الامتيازات التي توفرها نشاطات العلاقات العامة، وبالتالي كان علينا وكطلبة علاقات عامة أن نبحث عن واقع هذه

الأخيرة في الهيئات الجزائرية، خاصة في خضم الغموض الكبير الذي تكتسيه تطبيقات العلاقات العامة على أرض الواقع سواء من حيث الممارسة أو من حيث الخلط بينها وبين بعض الوظائف والنشاطات المشابهة للعلاقات العامة كالاتصال والإعلان ... ،إضافة إلى حداثة هذا الموضوع وجديته.

ومن خلال كل ما سبق جاءت أهمية هذا الموضوع متعددة المداخل والأبعاد.

3- أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع لم يكن بمحض الصدفة، وإنما جاء نتيجة لعدة أسباب موضوعية بررت هذا الاختيار، وأسباب ذاتية أخرى قامت بتدعيمه.

3-1- الأسباب الموضوعية: ومن أهمها ما يلي:

أ – المكانة التي تلعبها العلاقات العامة كونها تعد من أهم الركائز الأساسية لنجاح وديمومة استقرار أي هيئة سواء كانت خدماتية أو إنتاجية.

ب – الدور الذي حققته العلاقات العامة والذي لا يمكن الاستهانة به خاصة في الدول المتقدمة وهذا مقارنة بهيئات الوطنية.

ج – إضافة إلى قابلية هذا الموضوع للدراسة.

3-2- الأسباب الذاتية: ومن أهمها ما يلي

أ– الارتباط المباشر لموضوع الدراسة بمجال تخصصنا.

ب – فضول التقرب إلى الهيئات ذات وزن ثقيل في الجزائر، في مجال السياسة وهي "حزب حركة البناء الوطني في الجزائر" والتعرف على دور العلاقات العامة بها.

ج – قلة الدراسات في الهيئات الحزبية لأن اغلب الدراسات تُجرى في الهيئات والمؤسسات الخدماتية.

4-أهداف الدراسة:

بعد تبيان أهمية الموضوع المختار مع ذكر أهم الأسباب التي أدت إلى اختياره، فانه من المنطقي أن هنالك مجموعة من الأهداف المحددة، والتي كانت مرتبطة ارتباطا مباشرا بالموضوع في حد ذاته والتي سنحاول الوصول إليها من خلال هذه الدراسة.

ومن أهمها:

أ – معرفة مكانة العلاقات العامة من الهيكل العام التنظيمي في غرس قيم المواطنة لدى حزب حركة البناء الوطني ".

ب – الاطلاع على وظائف وأهداف العلاقات العامة في غرس قيم المواطنة لدى حزب حركة البناء الوطني "، بتسليط الضوء على كيفية تنفيذ نشاطاتها التي من شانها أن ترفع من مستوى العلاقات العامة داخل حزب حركة البناء الوطني.

ج – التعرف على جملة العراقيل التي تواجهها العلاقات العامة داخل حزب حركة البناء الوطني.

5- تحديد المفاهيم:

1-**تعريف الدور**: هو نموذج يرتكز حول بعض الحقوق والواجبات، ويرتبط بوضع محدد للمكانة داخل جماعة أو موقف اجتماعي معين، ويتحدد دور الشخص في أي موقف عن طريق مجموعة توقعات يعتنقها الآخرون كما يعتنقها الفرد نفسه.

يشير الدور لغة إلى الاضطلاع بمهمة، ولتوضيح معنى الدور لابد من التعرض أولا لمعنى المركز، وهو الوضع الذي يشغله الفرد في مجتمع ما بحكم سنه أو جنسه أو ميلاده أو حالته الاجتماعية أو وظيفته أو تحصيله

وقد حاول البعض أن يخلط بين الدور والمركز من حيث اعتبارهما شيئا واحدا، وهذا غير صحيح، رغم أنهما مترابطان، حيث يرى "لينتون" أن الدور يمثل الجانب الديناميكي للمركز، وعندما يضع الفرد

عناصر المركز من حقوق وواجبات موضع التنفيذ، فإنه حينئذ يمارس دورا، فالفرد يمارس دورا ولا يشغل دورا بل يشغل مركزا اجتماعيا.

ويمكن أن نفرق بين مركز موروث ومركز مكتسب، ويشير المركز الموروث إلى المركز الذي ليس للفرد دخل أو جهد في شغله، بينما المركز المكتسب هو الذي يمكن للفرد شغله بناء على جهوده الشخصية وقدراته والفرص المتاحة أمامه، ومن ذلك المركز القيادي الذي يرتبط بأداء دور معين في المجتمع.

وقد تعددت التعريفات التي ذكرها الكتاب لتوضيح مفهوم الدور، ولعل ذلك يرجع إلى انتشار استخدام هذا المفهوم في العديد من المجالات العلمية، حيث استخدم في علم النفس وعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي والأنثروبولوجي.

2- تعريف العلاقات العامة:

- التعريف اللغوي:

إن المفهوم الذي يرمز له مصطلح العلاقات العامة يكون أكثر دلالة وأوفى غرضا إذا عرفنا بدقة معنى المصطلح من خلال معرفة معنى الكلمتين " العلاقات" و"العامة ".

إن كلمة "العلاقات" تعني الصلات والروابط وخيوط الاتصال بين الإدارة والعامة، أما "العامة" يقصد بها عامة الناس، الشعب، جماهير متعاملة مع الإدارة والمؤسسة. [1]

[1] عبد العزيز صالح: الإدارة العامة المقارنة، الدار العالمية الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص203.

التعريف الاصطلاحي:

أما اصطلاحا فالعلاقات العامة هي" مجموعة الجهود التي تبذلها إلي منظمة من المنظمات وهذا بهدف ضمان الثقة والتفاهم المتبادل بين هذه المنظمات والجمهور الذي تتعامل معه، بمختلف أنساقه "نشاط إداري واتصالي .[1]

كما عرف قاموس علم الاجتماع العلاقات العامة على أنها: " بناء يظم نظريات وتكتيكات تفيد في دراسة و تحديد العلاقات ما بين المؤسسة و جماهيرها".

وهنالك تعريف آخر يرى أن العلاقات العامة هي

" نشاط إداري واتصالي يستخدمه مهنيون في العلاقات العامة، في بناء سمعة المؤسسة ومساعدتها على النجاح، من خلال البرامج البنائية –الوقائية– وتصحيح ما يطرأ على هذه السمعة من أوضاع خاطئة، من خلال البرامج العلاجية –التصحيحية – مستعملة في ذالك عملياتها المتمثلة في البحث والتخطيط والتنفيذ والمتابعة، مع الالتزام بقيم الجمال والأخلاق[2]

وكتعريف إجرائي نجد أن العلاقات العامة هي "مجموعة السياسات والنشاطات المختلفة، التي يقصد من ورائها إقامة التفاهم المستمر بين المنظمة وجماهيرها ".

6- فرضيات الدراسة:

تعد الفروض من أهم العناصر في البحث العلمي، لأنها تساعد الباحث في الاتجاه نحو الحقيقة التي أثارتها مشكلة البحث و تساؤلاته، فهي تساعد الباحث على اقتصاد الجهد والوقت والمال وتبعده عن الوقوع في متاهات لا حصر لها .

[1] سليمان فخري،: العلاقات العامة، دار الكتاب والطباعة للنشر، جامعة الموصل، العراق،1981، ص34.

[2] علي برغوت: العلاقات العامة أسس نظرية و مفاهيم عصرية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر،2007 ص12.

و"ترتبط الفروض وظيفيا بالجانب النظري، وبالنتائج النهائية للدراسة ذالك كونها تعد همزة وصل بين جانبي البحث ، النظري والتطبيقي".[1]

فلكي تحقق الفروض غايتها لا بد من اختيارها بشكل علمي دقيق، لان صحة هذه الفرضيات و سلامتها ، سيؤدي إلى سلامة الدراسة ككل .

فلقد حاول العديد من المختصين في مجال مناهج البحث العلمي إعطاء تفسيرات للفروض وتقديم تعاريف وافية، فنجد احد التعريفات يرى أن الفرضيات هي: "عبارة عن قضية تحمل خبرا يتعلق بعناصر واقعية وتصورية، وهذا التخمين يتضمن علاقة أو عنصر لم يثبت عنه شيء بعد ولكن يستحق البحث والاستقصاء ".[2]

وقد اشتملت دراستنا على عدة فرضيات، مشتقة من التساؤلات الفرعية للإشكالية سنحاول معرفة صحتها تتمثل في:

الفرضية الأولى:

تهدف العلاقات العامة داخل حزب حركة البناء الوطني إلى غرس المواطنة.

<u>المؤشرات</u>:

1 – من خلال تحسين أساليب الاتصال.

2 – من خلال دعم النشاطات المنخرطين.

الفرضية الثانية:

تستخدم العلاقات العامة في حزب حركة البناء الوطني الوسائل المطبوعة.

[1] زيدان عبد الباقي: قواعد البحث الاجتماعي، مكتبة القاهرة، مصر، 1974، ص59.

[2] المرجع نفسه، ص60 .

المؤشرات:

1 – وجود مجلة دورية.

2 – وجود الانترنت.

الفرضية الثالثة:

الفهم غير الجيد للعلاقات العامة حزب حركة البناء الوطني يشكل عائقا.

المؤشرات:

1 – عدم وجود قسم مستقل للعلاقات العامة.

2 – عدم وجود مختصين في العلاقات العامة.

الإطار النظري:

ويحتوي على ثلاثة فصول: **الفصل الأول:** ماهية العلاقات العامة انطوى تحته أربعة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم العلاقات العامة وفيه تعريف العلاقات العامة

المبحث الثاني: نشأة وتطور العلاقات العامة.

المبحث الثالث: وظائف العلاقات العامة.

المبحث الرابع: أهدافه العلاقات العامة.

أما **الفصل الثاني:** ماهية المواطنة فاشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم المواطنة.

المبحث الثاني: تطور المواطنة.

المبحث الثالث: شروط ومقومات المواطنة.

المبحث الرابع: أهداف المواطنة.

المبحث الخامس: قيم المواطنة الصالحة.

الجزء التطبيقي:

واشتمل على منهج الدراسة (المنهج وأدواته، العينة) إضافة إلى مجالات الدراسة وعرض وتحليل لأهم النتائج والتوصيات المقترحة.

الفصل الأول

ماهية العلاقات العامة

مقدمة الفصل:

لقد تزايدت أهمية الإدارة في الوقت الحاضر كعنصر أساسي في نجاح مختلف أنواع المشاريع سواءً كانت أقوم بتقديم سلع مادية أو خدمات غير ملموسة، وبغض النظر عن أهدافها. فكفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق أهدافها في نقطة الارتكاز الأولى في تحقيق أي تقدم في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. ولما كان العمل الإداري يعكس في مختلف مراحل تطوره القوى السياسية، الاجتماعية والاقتصادية السائدة التي يمارس فيها. فإن اعقد المشاكل وتشابك العلاقات والمتغيرات قد أدت إلى ظهور مجالات فرعية لإدارة الأعمال يمارس كل منها أفرد متخصصون يستطيعون مواجهة وحل المشاكل التي ينطوي عليها كل من هذه المجالات.

وتعتبر العلاقات العامة أحد مجالات الإدارة التي ظهرت وحققت قبولا متزايدا خلال نصف القرن الأخير ويرجع ذلك إلى تعاظم أهمية الرأي العام، وكسب ثقته وتأييد الجمهور في نجاح أي منظمة، بغض النظر عن نوع نشاطها.

كما يرجع ذلك إلى نمو شعور الإدارة بمسؤوليتها الاجتماعية وضرورة أخذ وجهة النظر العامة كمتغير رئيسي مؤثر على اتخاذ قراراتها.

المبحث الأول: مفهوم العلاقات العامة

قد يكون من الصعوبة بمكان اختيار مفهوم أو أكثر من المفاهيم التي طرحت بشأن العلاقات العامة، حيث أن فحص أدبياتها المتخصصة يكشف عن كم هائل من المفاهيم، حيث أن الباحثين المتخصصين في هذا الموضوع لم يتفقوا حول مفهومها وتحديد طبيعتها، وقد قام أحد المتخصصين في المؤسسة الأمريكية للعلاقات العامة بحصر معظم هذه المفاهيم، حيث وجدها تقترب من المأتي مفهوم ، الأمر الذي دعا الكثير إلى القول بأن العلاقات العامة في أمس الحاجة إلى علاقات عامة، بمعنى أن مفهومها لا يزال يكتنفه الغموض.

ونستطيع إعطاء تعريف للعلاقات العامة من خلال عدة مفاهيم كل يعرفها حسب منظور معين،ولعل انتماء العلاقات العامة إلى العلوم الاجتماعية وافتقار هذه العلوم إلى اللغة العلمية وإلى القدرة على تحديد المفاهيم والتصنيف الجيد حتى تصبح علوما كسائر العلوم الطبيعية،ولعله واحد من أسباب التعددية والتزايد في تناول هدا المفهوم، وسوف أحاول في السطور القادمة اختيار بعضها، لاستخلاص المقصود بعبارة العلاقات العامة لتكون خير معين لنا عند تناول كل ما يتعلق أو يرتبط بها في متن هدا البحث.

المطلب الأول: تعريف العلاقات العامة

تعددت وتنوعت التعاريف المقدمة للعلاقات العامة باختلاف الاهتمامات، إلا أنه يمكن تعريف العلاقات العامة على النحو التالي:

عرف الباحث الأمريكي "**سالفيان**" "**Selvian**" العلاقات العامة على أنها: "وظيفة الإدارة التي تقيس وتقوم وتتنبأ بالآراء والاتجاهات، ورد الفعل المتوقع من جمهور المؤسسة والجمهور الخارجي، وهي التي تتحكم في عملية الاتصال بين المؤسسة وجماهيرها تحقيقا للمنفعة المتبادلة لها وللمجتمع".[1]

كما عرف الباحث الأمريكي في العلاقات العامة "**بول جاريت**" "**Paul Garett**" العلاقات العامة بأنها "ليست وسيلة دفاعية لجعل المؤسسة تبدو في صورة مخالفة لصورتها الحقيقية، وإنما هي الجهود المستميتة من جانب الإدارة لكسب ثقة الجمهور من خلال الأعمال التي تحظى باحترامه".[2]

وكذلك يعرف "المعهد البريطاني للعلاقات العامة" بأنها: الجهود المقصودة والمخططة والمستمرة لإقامة واستمرار الفهم المتبادل بين أي منظمة وجماهيرها.

وتعرف "جمعية العلاقات العامة الدولية": العلاقات العامة هي وظيفة الإدارة المستمرة والمخططة والتي تسعى بها المؤسسات والمنظمات الخاصة والعامة لكسب تفاهم وتعاطف وتأييد الجماهير التي تهمها، والحفاظ على استمرار هذا التفاهم والتعاطف والتأييد وذلك من خلال: قياس اتجاه الرأي العام لضمان توافقه قدر الإمكان مع سياساتها وأنشطتها، وتحقيق المزيد من التعاون الخلاق والأداء الفعال للمصالح المشتركة باستخدام الإعلام الشامل المخطط.[3]

[1] أبو قحف عبد السلام، هندسة الإعلان و العلاقات العامة، مطبعة الإشعاع، بيروت 2001.

[2] أحمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

[3] السيد عليوة، تنمية مهارات العلاقات العامة في ظروف المنافسة، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2001، ص ص 13-14.

وفي نفس الإطار يعرف قاموس "وبستر للعلاقات العامة" بأنها: مجموعة من النشاطات تقوم بها هيئة أو اتحاد أو حكومة أو تنظيم في البناء الاجتماعي، من أجل خلق علاقات جيدة وسليمة مع الجماهير المختلفة التي تتعامل معها، ذلك لتفسير نفسها للمجتمع حتى تكسب رضاه.[1]

وكذلك عرف "**كانفليد ومور**" "**Comfield and Moor**" العلاقات العامة بأنها: الفلسفة الاجتماعية للإدارة، والتي تعبر عنها من خلال أنشطتها وسياستها المعلنة للجمهور لكسب ثقته وتفهمه.

إذ أكد في شرحه لهذا التعريف على أهمية الاتصال المزدوج في تحقيق التفاهم بين المؤسسة وجمهورها، وأن الثقة بين هذين الطرفين لا تحقق بسهولة، وإنما تحتاج إلى جهود مستمرة.

ويعرف الباحث الألماني "**جريز ويلد**" "**Griswold**" العلاقات العامة بأنها: "الوظيفة التي تقوم بها الادارة لتقويم الاتجاهات، وتحديد سياسات الفرد أو المنظمة بما يتفق مع مصلحة الجمهور، وتنفيذ برنامج يهدف إلى كسب رضا هذا الجمهور وتفهمه".[2]

تعددت وتنوعت التعاريف المقدمة للعلاقات العامة لكن بالرغم من ذلك يمكن اعتبار العلاقات العامة وظيفة إدارية، تلجأ إليها المؤسسة باعتبارها تقنية اتصالية تهدف إلى إقامة علاقات طيبة وسليمة بين المؤسسة والجماهير التي تتعامل معها سواء الجمهور الداخلي أو الخارجي للمؤسسة، وذلك من خلال برامج أنشطتها والتخطيط المحكم لكسب ثقة ورضا جمهورها".

[1] عبد الفتاح، محمد ديويدار، سيكولوجية الإعلام والاتصال، عالم الكتاب، القاهرة، مصر، 2003، ص38.

[2] علي عجوة، بين النظرية والتطبيق، مطابع ابن سينا، جامعة القاهرة، مصر، 2001، ص15.

المبحث الثاني: النشأة والتطور العلاقات العامة

يعود ظهور العلاقات العامة إلى العصور البدائية، إذ في القديم كانت القبائل تحتاج إلى من يعلمهم بوجود قطيع من الحيوانات للقيام بالصيد أو عدو معين كي تستعد لمقاومته، فتوكل المهمة إلى أشخاص يقومون بذلك، هؤلاء الأشخاص يقومون بدور رجل العلاقات العامة، كما في وقتنا الحالي، كما كانت الوسائل تستخدم في القديم شبيهة إلى حد ما بتلك التي تستعمل في وقتنا الحالي في مجال العلاقات العامة، كحفلات الزواج، وبلوغ سن الرشد، واحتفالات الانتصارات على القبائل المعادية أضف إلى ذلك أن زعيم القبيلة كان يعتمد على أشخاص معروفين جيدا كالأطباء ورجال يجيدون فنون التعبير عند حاجته إلى تعبئة الرأي العام.

المطلب الأول: نشأة العلاقات العامة

العلاقات العامة وظيفة إدارة وتقنية اتصالية أساسية، لها جانبين الاستشاري والذي يتمثل في تقديم النصح والمشورة للإدارة، والجانب التنفيذي الذي يمثل القيام بالعمليات الاتصالية وهي أساسا علاقات مع الجماهير الداخلية والخارجية للمؤسسة، فبالرغم من أن العلاقات العامة الحديثة والهادفة بين مصالح المؤسسة وجماهيرها المؤثرة فيها لم تظهر إلا في القرن العشرين، إلا أن الباحث في جذور التاريخ يجد بوضوح تام أن العلاقات العامة عرفت منذ القديم بأشكال وأساليب متعددة[1]، فأسلوب العلاقات العامة ليس أسلوبا حديثا أو نتاج التطور الحالي، حيث استخدم على مر العصور، فعلى سبيل المثال: نجد الحضارة الفرعونية أصدر الملك (رمسيس الثاني) الأمر القاضي بنقض أنباء انتصاراته في معاركه على جدران المعابد والقصور، وهناك وثيقة هامة منقوشة على واجهة المعبد الفرعوني تبين للجمهور القوانين التي

[1] فؤاد عبد المنعم، العلاقات العامة في المنشأة السياحية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2004، ص22.

يخب أن يراعيها الحاكم والمحكوم لضمان الحسن للعدالة، فالقدماء المصريون اهتموا بالسيطرة على أفكار الجمهور، وتحريك مشاعره.[1]

كما وجد علماء الآثار في العراق نشرة زراعية يعود تاريخها إلى 1800 قبل الميلاد ترشد المزارعين عن كيفية استخدام البذور.

أما الحضارة اليونانية فقد شهدت العلاقات العامة قفزة نوعية جراء النظام الديمقراطي في "أثينا" حين استخدم أصحاب الآراء المختلفة وسائل عديدة لترويج أفكارهم، وقد طور الرومان أساليب التأثير في الرأي العام على أيدي خطباء مشهورين في التاريخ مثل: "**مارك انطونيو**" "**Marck Antonio**".

وفي القرون الوسطى عندما كانت أوربا تغوص في سبات من الجهل والتخلف، عرف الإسلام المبادئ العامة للإدارة والعلاقات العامة، حيث يأخذ منحى أشمل وأهم من التأثير السياسي على الرأي العام، إذ أصبح حسن الخلق هو الأساس، كما تضمنت الشريعة الإسلامية جميع الأصول الأخلاقية السليمة التي تستند إليها في العلاقات العامة.

أضف إلى ذلك تنوع الإسلام في طرق نشر المعلومات، وابتكر أساليب جديدة، إذ استخدمت المساجد لكي تكون بمثابة برلمانات ومنتديات، وإذاعات لبث التوجهات السياسية المختلفة.

وكانت تستخدم لاستقطاب المؤيدين للحركات الفكرية كالمعتزلة، مثلما استخدم "**كمعاوية بن سفيان**" خطبة الجمعة للتحريض ضد خصومه السياسيين ولتبرير سياسته.

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة الفاطمية في مصر اشتهرت بأنها أكثر الدول الإسلامية في التاريخ الإسلامي نشاطا في ميادين الإعلام والعلاقات العامة، إذ كانت تعتمد على تعيين موظفين يقومون بالترويج لمذهبها، وكانوا يعتمدون في ذلك على استغلال المناسبات المختلفة للترويج لمبادئ الدولة،

[1] البدر حمود عبد العزيز، أسس العلاقات العامة، دار العلوم، الرياض، السعودية، 2004، ص19.

وشرحها والدفاع عنها، كما كانت الدولة الفاطمية تعتمد على أسلوب استقبال البعثات الدراسية للطلبة، إذ أنشأ الخليفة الجامع الأزهر الذي يعتبر من أعظم الآثار التي تدل على عبقرية الفاطميين في إدارة العلاقات العامة.

ومع الظروف التي عرفها مطلع القرن العشرين من سخط شعبي واضطرابات عالية، إذ كانت للصحافة حصة الأسد في التعبير عن وجهات النظر المعادية لأصحاب رؤوس الأموال، مما دعا هؤلاء الرأسماليين إلى استخدام بعض الصحفيين المحترفين في مواجهة السخط الشعبي، وتبرير أعمالهم، وقد برز من هؤلاء صحفي محترف "**إيفي لي**" "**Evily**" إذ أنشأ مكتبا باسم استشارات العلاقات العامة، وقد ارتكز في عمله على مبادئ عدة أهمها: ليس من عمل المكتب أي قدر من السرية، بل إن المكتب مستعد لتزويد الجماهير بالمعلومات.

وفي المجمل يمكن تقسيم العلاقات العامة إلى خمسة مراحل:[1]

المرحلة الأولى: منذ 1850-1914: وهي الإعداد والتخصيب.

المرحلة الثانية: خلال الحرب العالمية الأولى كلها تميزت بظهور النشاط الحكومي في مجال العلاقات العامة، إذ قام عدد من البلدان بدراسة الرأي العام للتعريف عن تأييده من جهة أخرى.

املرحلة الثالثة: من 1919-1929: تميزت بازدهار وظهور الأصول الفنية والمنهج العلمي، وذلك يتصل بباحثين "**إيفي لي**" "**Evily**" و"**إدوارد بارنارد**" "**Edwared Bernared**".

المرحلة الرابعة: تسمى بمرحلة الأزمة الاقتصادية، اتسمت بالحاجة إلى التعاون وتضافر الجهود، ومحاولة توحيد النشاط الأهلي مع النشاط الحكومي لزيادة رفاهية المواطنين.

[1] أحمد جميل خضر، العلاقات العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1998، ص41.

المرحلة الخامسة: منذ 1938 في هذه المرحلة أصبح مفهوم العلاقات العامة ثابتا، وأصبح لها كيانا، فمثلا: تأسست وكالة العلاقات العامة في **هولندا**، ثم في **إنجلترا** 1948.

أما من الناحية الأكاديمية أنشئت جامعة "**بوسطن**" "**Bosten**" 1947، معهدا خاصا بدراسة العلاقات العامة، وفي نفس السنة منحت الجامعة شهادة بدرجة ماجستير لأحد خبراء العلاقات العامة، وفي سنة 1948 منحت شهادة الدكتوراه لثلاثة خبراء العلاقات العامة.

الملاحظ لكل ما سبق يجد أن العلاقات العامة منذ العصور القديمة على الحرب العالمية الثانية مرت بمفهومين: الأول متعلق بتطور المجتمع الإنساني، أما الثاني فمتعلق المؤسسة التي عمدت إلى إقامة تفاهم متبادل بينها وبين الجمهور المتعامل معها، ومن ناحية الوقت، استطاعت العلاقات العامة أن تفرض نفسها في مختلف المؤسسات الإنتاجية وأجهزة الخدمات لمختلف الدول.

يمكن القول في الأخير أن العلاقات العامة ظهرت منذ القديم بأشكال متعددة وتطورت مع تقدم الحضارات إلى أن أصبح لها أسس ومبادئ علمية وفنية تقوم عليها، وأصبحت اليوم تفرض مكانتها في المؤسسات، إذ هي أحد العوامل الرئيسية التي تضمن نجاح المؤسسة واستمرارها.[1]

[1] البدر حمود عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص23.

المبحث الثالث: وظائف وأهداف العلاقات العامة

قبل تناول هده الوظائف، لا بد من ذكر نقطتين هامتين تمثلان مغالطات هامة تستوجب التصحيح، نظرا لاهتمام البعض بهما وإلصاقهما بالعلاقات العامة مما يؤثر علي مسيرتها وفعاليتها وتفهم العامة لها.

-المغالطة الأولى: حيث يرى الدكتور إبراهيم إمام أن البعض يضن أن النشر والدعاية وإصدار الكتيبات والنشرات والتأثير في الناس هو العلاقات العامة، ولا شك أن هده المغالطة تهدم كيان العلاقات العامة السليمة لأن هذه الأخيرة لا تقتصر فقط على نشر الكلمات المعسولة والألفاظ المنمقة والصور الملونة، والعلاقات العامة ليست كما سبق وأن ذكرنا دعاية ولا تزويق أو نشر، كما أنها تتضمن دراسة كل من المؤسسة والجمهور مع محاولة الوصول إلى المصالح المشتركة التي تحقق التوافق الاجتماعي وعدم استغلال فئة لفئة أو فرد لجماعة.

-المغالطة الثاني: وهي القول بأن العلاقات العامة ابتكار حديث بينما هي ظاهرة اجتماعية حتمية ولدت مع الإنسان ولا بد من وجودها، وجوهر هذه المغالطة أنه لطالما أن العلاقات العامة هي ابتكار حديث واتجاه عصري فانه يمكن العمل بدونها أو الاستغناء عنها، ولا شك أن هدا خطأ كبير فهي عامل فعال في حياتنا شئنا أم أبينا[1] .

المطلب الأول: وظائف العلاقات العامة

طرح الباحثون والمتخصصون العديد من التقسيمات لوظائف العلاقات العامة نذكر منها:

[1] سمير حسن منصور، منهاج العلاقات العامة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص66.

- التقسيم الذي طرحه "**كاتليب**" "**Cutlip**" و"**سنتر**" "**Center**" و"**بروم**" "**Broom**" حيث رأوا أن وظائف العلاقات العامة كوظيفة إدارية تنهض بأداء الوظائف التالية:[1]

✓ توقع اتجاهات الرأي العام وتحليلها وتفسيرها، ودراسة القضايا ذات التأثير الإيجابي والسلبي على خطط المؤسسة وعملياتها وسلوكياته.

✓ تقديم النصح والمشورة لإدارة المنظمة عبر مختلف المستويات، فيما يتعلق بصناعة قرارات المنظمة وأفعالها واتصالاتها ومسؤولياتها الاجتماعية.

✓ مزاولة عمليات البحث وإعداد البرامج الاتصالية وتنفيذها وتقويمها بهدف تحقيق أهداف المنظمة.

✓ إعداد الخطط بما يشتمل عليه ذلك من وضع الأهداف وتحديد الميزانيات وتجنيد العناصر اللازمة لأداء الوظائف إليها وتدريبهم.

- التقسيم الذي طرحه "فليب ليزلي" "Filip lizly" أن هناك أربع وظائف تؤديها وظائف العلاقات العامة في المنظمة:[2]

1- الإعلام: وهي تشمل الإعلام على المنظمة بين كل الجماهير النوعية ذات المصلحة المشتركة مع المنظمة واستخدام وسائل الاتصال المناسبة والمؤثرة طبقا لطبيعة الرسالة وطبيعة الجمهور، وحجم الإمكانيات المادية والفنية والظروف الاجتماعية المحيطة.

✓ تقديم النصح والمشورة إلى الإدارة العليا والفرعية الأخرى للمنظمة، فهي تتحمل مسؤولية مباشرة تجاه التوصية بالقرارات والسياسات المناسبة التي تؤدي إلى الاحتفاظ بعلاقات عامة وسليمة كقاعدة عمل الهيئة والمنظمة.

[1] محمود يوسف، حنان جنيد، إدارة وتخطيط العلاقات العامة ، كلية الإعلام مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، 2000، ص30.

[2] محمود يوسف، حنان جنيد، مرجع سبق ذكره، ص31.

2- بناء الثقة الشاملة ودعمها: والمقصودة بهذا التنوع الواسع في برامج وظائف العلاقات العامة التي نقصد بها بناء الثقة الشاملة بين مختلف الجماهير النوعية تجاه المنظمة.

3- الأبحاث والدراسات: لأن الإدارة العليا لا تملك فرصة التعرف على ما يحدث في اهتمامات جماهيرها من تطورات، وتغيرات، ومن ثم فإن وظائف العلاقات العامة ومن خلال قياسها لاتجاهات الجماهير باستخدام استقصاءات الرأي تستطيع أن تتنبأ بالاتجاهات الجديدة أو الأحداث المستقبلية ذات التأثير على عمليات المنظمة.

- حدد "**إيفي لي**" "**Evily**" أهم وظائف العلاقات العامة كما يلي:

✓ مساعدة الجمهور على التكيف، حيث يقصد بالتكيف التقبل عن طريق الإقناع والمشورة الموجهة عليه.

✓ استخدام وسائل الإعلام والاتصال بصورة علمية وسليمة، ونؤكد هنا على ضرورة دراسة الجماهير وتحليل اتجاهات الرأي العام والتعرف على أسباب عدم التقبل الظاهر منها والمستتر.

4- الإقناع: أي خدمة اهتمامات الجماهير والعمل على حفظ مستوى هذه الاهتمامات.

- حددت "الجمعية الأمريكية للعلاقات العامة" (PRSA) في بحث لها، ثمانية وظائف أساسية لمهنة العلاقات العامة على النحو التالي:[1]

✓ كتابة التقارير، والبيانات الصحفية، والكتيبات، ونصوص برامج الراديو والتلفاز، والخطب وحوار الأفلام ومقالات المجلات، والصحف التجارية وإنتاج المواد الإعلامية والفنية.

✓ تحرير النشرات العمالية، والصحفية، وتقارير المساهمين، وسائر المخاطبات الموجهة من الإدارة إلى كل أفراد المؤسسة والجماهير الخارجية.

[1] علي عجوة، مرجع سبق ذكره، ص ص18-20.

✓ الاتصال بالصحافة والراديو، التليفزيون، وكذلك المجلات والملاحق الأسبوعية ومحرري الأقسام التجارية بهدف إثارة اهتمامهم لنشر الأخبار والموضوعات التي تتعلق بالمؤسسة.

✓ تحسين صورة المؤسسة من خلال الأحداث الخاصة كالحفلات التي تقام لرجال الصحافة، والمعارض وتنظيم الزيارات، وتقديم التسهيلات وإقامة الاحتفالات في المناسبات العامة أو الخاصة، وتنظيم المسابقات، ورعاية العلاقات مع الضيوف، وتقديم الهدايا التذكارية، وإنتاج أفلام عن المؤسسة بالإضافة إلى غيرها من الوسائل البصرية الأخرى كالشرائح وشرائط الفيديو.

✓ مواجهة الجماعات المختلفة والتحدث إليها من خلال لقاءات طبيعية، وإعداد خطب للغير، وتخصيص متحدث باسم المؤسسة، وتقديم المتحدثين في الحفلات والاجتماعات العامة.

✓ إنتاج النشرات، والكتيبات، والتقارير الخاصة، ومواد الاتصال المصورة ودوريات المؤسسة، وإخراجها على نحو فني يتفق مع الذوق العام.

✓ تحديد الاحتياجات والأهداف والخطوات اللازمة لتنفيذ المشروع، وهذا يحتاج إلى خبرة وفيعة في العلاقات العامة، ومقدرة خاصة في توجيه النصح والمشورة إلى رجال الإدارة.

✓ استخدام الإعلانات الإعلامية في إعلاء اسم المؤسسة، والتنسيق المستمر مع قسم الإعلان بالمؤسسة، وغالبا ما تكون مسؤولية قسمي الإعلان والعلاقات العامة بالمؤسسة مسؤولية مزدوجة.

– ويضيف الباحثان الأمريكيان "**كاتليب**" و"**سنتر**" "**Cutlip**" and "**Center**" إلى هذه الوظائف أربع وظائف أساسية هي:

✓ المشاركة في المناسبات العامة كتمثيل المنظمة في المشروعات التي تتصل بالنواحي المدنية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتعليمية والشؤون العامة.

✓ إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بآراء الجماهير المعنية حتى يمكن القيام بالوظائف السابقة على أكمل وجه.

- ✓ تفسير سياسات المؤسسة وقراراتها للهيئات الحكومية وللشخصيات التي تملك حق التصويت في أي أمر يخصها عند إقرار السياسة العامة.
- ✓ تدريب التحدث بين الأكفاء للتعبير عن المؤسسة.

المطلب الثاني: أهداف العلاقات العامة

من المعروف أن العلاقات العامة تشد إقامة العلاقة الطيبة المبنية على الثقة المتبادلة بين المنظمات والعاملين فيها من جهة وبينها وبين المتعاملين من جهة ثانية، ومن ثم ما أمكن للحفاظ على هذه العلاقات بصورة مستمرة، وفي هذا الإطار يمكن تحديد الأهداف العامة للعلاقات العامة فيما يلي كما يوضح الأستاذ "جودت ناصر محمد":[1]

تحقيق السمعة الحسنة للمنظمة ودعم الانطباعات الجيدة عنها: من المعروف أن مشروع كائن سواء صغير أم كبيرا، حكوميا أم خاصا به، وهذه الشخصية مماثلة تماما لشخصية الأفراد، لذلك نلاحظ أن أنشطة العلاقات العامة تصب اهتمامها بكافة المنظمات إلى توجيه الانطباعات الشعورية واللاشعورية عند الجماهير اتجاه هذه المنشأة لتكوين صورة حسنة وانطباعا جيدا عن المؤسسة، وذلك في ضوء ما ترغب أن يكون لدى الجماهير من أجل التمكن م تخطيط أعمالها بناء على ممارسته في أذهان الجماهير.

الترويج لمنتجات المؤسسة أو خدمتها وتنشيط المبيعات: تلعب العلاقات العامة دورا مساعدا ومتمما لنشاط التسويق في الترويج عن منتجات الشركة الحالية، أو التي ستنتج فيما بعد، ويظهر دور العلاقات العامة بالنسبة للمنتجات الحالية من خلال قيامها في ترويج المنتجات الهامشية، إذ تقوم بالترويج لها عن طريق برامج، أو عن طريق المعارض المختلفة.

[1] محمد جودت ناصر، الداعية والإعلان والعلاقات العامة، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1998، ص123.

تنمية شعور العاملين بالانتماء للمنظمة وكسب ولاءهم وتأييدهم: إذ يعتبر أهم هدف تسعى العلاقات العامة تحقيقه وكون العلاقات العامة يجب أن تنطلق من داخل المؤسسة، ويتم خلق هذا الشعور عن طريق القيام بالإجراءات التالية:

- العمل على إيجاد التفاهم المتبادل بين جمهورها الداخلي، ويعني إشعار كل واحد بأهميته.
- تقدير المؤسسة لعمل الأفراد، وتحقيق الذات لهم.
- المساهمة في استخدام كافة وسائل الاتصال الداخلي، لإبلاغ العاملين بالمعلومات الضرورية على سياسات وأهداف المؤسسة.
- توفير ظروف عمل مناسبة تناسب الأوضاع الصحية للعاملين.
- المساهمة بما أمكن في حل المشكلات الخاصة بالعاملين.

كسب ثقة وتأييد الجمهور الخارجي المتعامل مع المؤسسة: إن عمل العلاقات العامة بهذا الخصوص ينحصر فيما يلي:

- السعي أولا وقبل كل شيء إلى تحديد جماهير متصلة بالمؤسسة والمتعاملة معها من أجل العمل على إقامة العلاقات الطيبة مع هذه الجماهير، وتدعيم علاقات المؤسسة معهم، والعمل على إرضائهم بما يحقق الفائدة والمنفعة.
- تحقيق التوافق والتماسك بين أهداف مختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة كالمستهلكين، الموردين، الموزعين، والبنوك، والمجتمع المحلي، والهيئات الحكومية والتشريعية من جهة، وبين أهداف المؤسسة بحد ذاتها.
- المساهمة في أنشطة المجتمع المحلي المختلفة التي تؤكد انتساب المؤسسة للمجتمع، وتؤكد تفاعله مع أفراده ومؤسساته عن طريق تمويل العديد من الأنشطة الثقافية، الرياضية، الفنية... إلخ.

كما يرى الدكتور "**أحمد كمال**" إن تحديد أهداف العلاقات العامة يكمن في الجوانب الرئيسية الآتية:[1]

الجانب الاجتماعي: حيث تهدف العلاقات العامة إلى مساعدة المواطنين على التكيف مع الجماعة تبعا لحاجتها والانطواء على حظيرة الرأي العام.

الجانب الأخلاقي: وفيه تحاول العلاقات العامة إقامة مبادئ تستند على احترام الكيان الإنساني، فردية الإنسان، وتبعده عن استخدام أساليب العنف، وتعتمد على استشارة الإنسان وعلى التشويق وإقناع القائمين على عمليات التوضيح النفسي والمعاونة السليمة.

الجانب السلوكي: وهو أهم جانب فيها، حيث تتعامل مع كائنات إنسانية حية ذات طبائع مختلفة، وتكوين نفسي متغير من فرد لأخر، أن يقوم بتنفيذ برامج العلاقات العامة أفراد لهم دراية بأساليب قادة الرأي، وأن يكونوا من المؤمنين بأهمية الرأي العام وكيفية الوقوف على الطبيعة البشرية وطريقة استخدام أساليب الاستشارة الفعالة على الجماهير.

كما يمكن تقسيم أهداف العلاقات العامة في إطار علاقاتها بالجمهور كما يلي:[2]

- بناء الثقة المتبادلة بين المنظمة والجمهور الداخلي.
- نشر الوعي بين العاملين وتعريفهم بدورهم، وأهمية هذه الأدوار في المنظمة.
- رفع أو تحسين الكفاءة الإنتاجية للعاملين من خلال الاهتمام بحل المشكلات التي تواجههم، والمشاركة لتحسين ظروف العمل المادية والنفسية والاجتماعية.
- شرح وتوضيح كافة سياسات وخطط وتوجيهات المنظمة، وتجديد دور العاملين في إنجاز هذه الأهداف.

[1] عبد المحي محمود وآخرون، العلاقات العامة والإعلام في الخدمة الاجتماعية، المكتبة الجامعية، الأردن، 2004، ص43.

[2] عبد السلام أبو قطف، محاضرات في العلاقات العامة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1994، ص ص28-33.

الأهداف المرتبطة بالجماهير الخارجية: وتتمثل في:

- تحسين السمعة أو الصورة الذهنية لدى الجماهير عن المنظمة وذلك من حلال التقديم الجيد للمنشأة لهذه الجماهير وللمجتمع ككل.
- استقطاب الكفاءات البشرية المتميزة والمناسبة للعمل بالمؤسسة وشرح دورها في خدمة المواطن.
- توفير المعلومات للجماهير، أو كل الأطراف المتعاملين معها.

ويمكننا أن نحدد بصفة عامة أهداف العلاقات العامة بأنها:[1]

- ترقية التفاهم والانسجام الاجتماعي بين مختلف المصالح، وذلك عن طريق التوفيق بين المصالح المتباينة للأفراد والجماعات، حيث أن برامجها ترمي على خدمة المصالح الخاصة لجميع الأطراف التي تتعامل معها.
- زيادة فرص نجاح المؤسسة، وهي بالتالي تؤدي إلى زيادة فرص تحسين ظروف العمل، وإمكانياته والاهتمام أكثر بالعاملين.
- تعديل الاتجاهات السلبية في المجتمع وتحويلها إلى اتجاهات إيجابية بناءة والعمل على تأكيد الاتجاهات الإيجابية، فهي توجه البرامج نحو الجمهور للتأثير فيه، وهذا التأثير ينصب على أراء وأفكار واتجاهات الجماهير.

[1] عبد المحي محمود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص44.

الفصل الثاني

ماهية المواطنة

مقدمة الفصل:

اكتسب مفهوم المواطنة منذ العهد اليوناني أهمية بالغة في حياة الشعوب حيث يرجع أصل استعماله إلى زمن الديمقراطية الإغريقية التي تعتبر أساس الديمقراطية المعاصرة، إذ استعمل لفظ المواطنة في الحضارتين اليونانية والرومانية لتحديد الوضع القانوني والسياسي للفرد اليوناني والروماني، وقد مر المفهوم بسيرورة تاريخية طويلة عرف خلالها تحولات عديدة، وهو الآن يعد أحد المفاهيم الرئيسية في الفكر الليبرالي وركيزة من الركائز النظرية للنظم الديمقراطية التي تنتهجها الدول الحديثة ومستندا علميا للسلوك الإنساني في الجماعة داخل الدولة.

المبحث الأول: مفهوم المواطنة

بعد القرن الثالث عشر عمل الفكر السياسي للنهضة الأوروبية على إعادة اكتشاف مبدأ المواطنة وتطويره" نتيجة ظهور الفكر السياسي العقلاني التجريبي وتزايد تأثيره نتيجة حركات الإصلاح الديني وما تلاها من حركات النهضة والتنوير في الحياة السياسية، وقد استفاد هذا الفكر الجديد من الفكر السياسي الإغريقي والفكر القانوني الروماني كما استفاد من مبادئ الإسلام وجهد العرب في نقل الفكر السياسي الإغريقي والمحافظة عليه[1] "

فشكلت مجموعة التطورات الفكرية الحاصلة طاقة دافعة لتطور المفهوم حيث "يعتبر عصر النهضة الأوروبية الفترة الجنينية لتبلور مفهوم المواطنة بمعناها الحديث وذلك نتيجة لاهتمام الفكر السياسي فيها بإعادة اكتشاف مبدأ المواطنة واتخاذه تدريجيا مرتكزا لبناء الدولة القومية الحديثة،ولتأسيس نظم سياسية حية وفعالة حققت قدرا من الاندماج الوطني والمشاركة السياسية الفعالة وحكم القانون[2].

المطلب الأول: تعريف المواطنة

تعني المواطنة إعطاء الفرد/المواطن الشرعي القانوني الذي ولد في بلد ما واكتسب جنسيته الحق في الاستفادة من ما ترتبّه عضوية تلك البلد لمواطنيها من امتيازات وحقوق. وفي معناها السياسي، تُشير المواطنة إلى الحقوق التي تكفلها الدولة لمن يحمل جنسيتها، والالتزامات التي تفرضها عليه؛ أو قد تعني مشاركة الفرد في أمور وطنه، وما يشعره بالانتماء إليه. ومن المنظور الاقتصادي الاجتماعي، يُقصد بالمواطنة إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، بحيث لا تشغلهم هموم

[1] علي خليفة الكواري وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ط2 ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربة، 2004.
ص 26.

[2] علي ليلى، المجتمع العربي المدني قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، ط1 ، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية،2007، ص86.

الذّات عن المصلحة العامة، ويُقصد بها أيضاً المصلحة والغاية المشركة بن مواطني الدولة، بما يحقّق التعاون والتكامل والعمل الجماعي المشترك[1].

تربط الأمم المتحدة مفهوم المواطنة بمفهوم ''سيادة القانون''، حيث يكون جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات والقطاعات العامة والخاصة، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسئولين أمام قوانين صادرة علناً تتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتُطبّق على الجميع بالتساوي، ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل. ويقتضي هذا المبدأ كذلك اتخاذ تدابير لكفالة الالتزام بمبادئ سيادة القانون، والمساواة أمام القانون، والمسؤولية أمام القانون، والعدل في تطبيق القانون، والفصل بن السلطات، والمشاركة في صنع القرار، واليقين القانوني، وتجنب التعسّف، والشفافية الإجرائية والقانونية.

إنّ مفهوم المواطنة قديم، عبّر عنه الإغريق في القرن الخامس قبل الميلاد بأنه حُبْ الوطن. وهو مفهوم شامل أيضاً، يرتبط به مجموعة من المفاهيم التي تحدد علاقة المواطنين بعضهم ببعض وعلاقتهم مع الدولة التي يعيشون على أرضها، كما يرتبط هذا المفهوم بمفاهيم أساسية أخرى كالوطن، والمواطن، والولاء، والانتماء، ولذلك قبل أن نصل إلى تعريف للمواطنة يجب أن نوضح هذه المفاهيم:

الوطن: هو المنطقة الجغرافية التي يُقيم عليها الأفراد والجماعات ويتخذونها مقراً دائماً لهم، مهما كانت مساحة هذا الوطن صغيرة أو كبيرة فكل بقعة فيه تعد وطناً لجميع المواطنين. يرتبطون معاً بروابط اجتماعية وثقافية مشركة، وتتوحد أهدافهم وطموحاتهم.

[1] عمر فرحاتي: التحول الديمقراطي في الجزائر بين النصوص الدستورية والممارسة الميدانية، مجلة العلوم الإنسانية، 13(بسكرة منشورات جامعة محمد خيضر، مارس، 2008)، ص136.

المواطن: يُطلق على كل فرد يتمتع بكافة الحقوق، سواء أكانت مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو حقوق التضامن في الدولة التي ينتمي إليها. فهو عضو في هذه الدولة ويحمل جنسيتها، وله على قدم المساواة مع الآخرين نفس الحقوق والامتيازات التي يكفلها دستور تلك الدولة لمواطنيها، كما أنّ عليه واجبات يقوم بها اتجاه وطنه ودولته.

الانتماء: شعور داخلي يجعل الإنسان وفياً مخلصاً لوطنه ومؤسساته ومجتمعه، ويجعله مهتماً بمصلحة وطنه معتزّاً به.تغذّي الحقوق والامتيازات التي يكفلها الدستور له شعور الانتماء لدى المواطن، وتدفعه للوفاء واحترام واجباته تجاه وطنه[1].

[1] علي خليفة الكواري وآخرون، ملرجع سابق، ص50.

المبحث الثاني: تطور مفهوم المواطنة

بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية شهد مفهوم المواطنة تراجعا حيث" تراجع مبدأ المواطنة في الفكر السياسي بعامة طوال ما اصطلح على تسميته في أوروبا بالعصور الوسطى التي امتدت من 300 إلى 1300 بعد الميلاد، وذلك بعد أن اندثرت التجارب الديمقراطية، المحدودة في دائرتي الحضارتين الإغريقية والرومانية من جهة، ومن جهة أخرى بسبب توجه الحضارات السائدة آنذاك، بما فيها الحضارة العربية الإسلامية إلى إقامة حكم ملكي مطلق غير مقيد[1]".

فضلت فترة الإقطاع إلى أواخر العصور الوسطى ظل حق المواطنة محصورا لمالكي الأراضي والثروات وبحسب الوضع الاجتماعي والسياسي للفرد.

المطلب الأول: المواطنة في العصور القديمة

بدأت فكرة المواطنة في عصر دولة اليونان القديمة، عندما كان المواطنون هم من يملكون حقاً قانونياً في المشاركة في شؤون الدولة وإدارتها، قد كانت فكرة المواطنة الصالحة جزءاً من هذا المفهوم، أمّا العبيد والنساء قد حُرموا من هذا الحق، فقد كانوا مجرد مطيعن ومنفذين للأوامر. وأدى ذلك إلى التركيز على الواجبات إلى تترتب على حقوق المواطنين.[2]

نشأ الترابط بن المواطنة والهوية الوطنية بشكل طبيعي، نظراً لارتباط الوضع القانوني للمواطن بالدولة بشكل عام، أي الربط بن المواطن والوطنية. ساعدت الأفكار التحررية في القرن التاسع عشر على تطور الحقوق والمطالبة بها، وأدى ذلك إلى المطالبة بالعدالة والمساواة والحقوق السياسية. وأصبح ذلك واقعاً بالنسبة للعديد من السكان.

---

[1] علي خليفة الكواري وآخرون، مرجع سابق، ص22

[2] عبد النور ناجي: النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية الحزبية،(ط1، قالمة، منشورات جامعة 08 ماي 1945)، دس، ص145.

في القرن العشرين، بدأ ظهور أفكار تدعو إلى أن الحقوق السياسية والمدنية لتكون جزءا من التزامات الدولة تجاه مواطنيها. ويعود الفضل إلى نشوء "دولة الرّفاه" في القرن الأخير إلى المفكرين الذين نادوا بضرورة أن تشمل حقوق المواطنين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما برز مفهوم المواطنة المتعددة في الوقت الحالي، أي أنّ الأفراد يمكن أن يكونوا مواطنين في أكثر من دولة، ومثال ذلك الإتحاد الأوروبي حيث تزداد حقوق وواجبات مواطني الدول الأعضاء، ليس تجاه دولهم فقط بل تجاه الإتحاد ككل.

أصبح العالم في عصر المعلومات والعولمة والاتصالات الذي أصبح يتيح للأفراد سهولة وإمكانية الاتصال بالعالم كله والحصول على المعلومات قرية الكرتونية صغيرة، كما يسمونه. أسفر هذا عن ظهور مفهوم "المواطن العالمي" الذي يشارك العالم بآرائه وأفكاره.

يشمل مفهوم المواطنة مؤخراً التربية، والتي تكتسب أهمية متزايدة. فإذا كانت المواطنة تعني الحقوق والواجبات، فتعلم المسؤولية والانتماء والإخلاص في العمل هي صفات يجب تعلّمها لنكون مواطنين فاعلين، فالتربية هي عملية إعداد المواطن الصالح.

العناصر الأساسية للمواطنة: تتكون المواطنة من ثلاثة عناصر أساسية، وهي:[1]

العنصر المدني: يتضمن الحرية الفردية، وحرية التعبير والاعتقاد والإيمان، وحق التملك، والحق في العدالة وتحقيق العنصر المدني في المواطنة في المؤسسات القضائية

العنصر السياسي: يعني الحق في المشاركة في الحياة السياسية، بوصف المواطن عنصراً فاعلاً في السلطة السياسية، من خال البرلمان.

[1] عمر فرحاتي: التحول الديمقراطي في الجزائر بين النصوص الدستورية والممارسة الميدانية، مرجع سابق، ص203.

العنصر الاجتماعي: يعني تمتع المواطن بخدمات الرفاهية الاجتماعية وإشباع حقوقه الاقتصادية، والتي تتضمن التعليم، وحسن الرعاية الصحيّة، على سبيل المثال لا الحصر. ولهذا يُقال عن كل كائن بشري أنه يتمتع بالمواطنة إذا كان يتمتع بخصائص اجتماعية معينة، لها معناها السياسي المعتد به قانوناً، مثل الحقوق والواجبات، والالتزامات، والحرية في اتخاذ القرارات، التي تمثل شأناً يتصل بمصلحته الخاصة، وفي المشاركة في المصالح العامة، وكذلك المشاركة في المجتمع المدني.

ويقتضي تمتع الفرد بالمواطنة، في معناها الأول، أن يشكل هذا الفرد جزءاً من كيان سياسي اجتماعي، وأن يحوز على كل الحقوق ويلتزم بواجباته استناداً إلى كونه عضواً في هذا الكيان. وال تكون صفة المواطنة إلاّ لمن يكون، استناداّ إلى الدستور والقانون، له الحق في المشاركة في حكم بلاده، من خلال مؤسسات الحكم السياسية والقانونية والدستورية. ويعد وعي الإنسان بأنّه مواطن أصيل في بلاده وعي أصيل بالمواطنة، فلا يرى نفسه مُقيماً فقط، يخضع لنظام معين، بل مشاركاً في صنع القرارات داخل هذا النظام[1]

يُعد هذا الوعي بالمواطنة نقطة البدء الأساسية في تشكيل نظرة الفرد إلى نفسه، وإلى بلاده، وإلى شركائه في صفة المواطنة، وعلى أساس هذه المشاركة يكون الانتماء إلى الوطن. ومن خلال المشاركة تأتي المساواة؛ فلكل مواطن الحقوق نفسها وعليه الواجبات ذاتها. **فلصفة المواطن ثالثة أركان: الانتماء للأرض، والمشاركة، والمساواة.**

ومن ثم يأتي جهد الشخص في إطار الجمع السياسي لممارسة صفة المواطنة، والتمسك بها، والدفاع عنها؛ وحينما ينجح الجمع في استخلاص حقوق الوطن والمواطن، تظهر اللحظة

[1] عمر فرحاتي: التحول الديمقراطي في الجزائر بين النصوص الدستورية والممارسة الميدانية، مرجع سابق، ص203.

الدستورية. فتتحول الأرض إلى وطن، والإنسان، الذي يحيا عليها ويشارك في صياغة حياتها، إلى مواطن. وعلى ذلك، فالوطن هو ما يؤسس فكرة المواطن، وثم من بعدها فكرة المواطنة. فالمواطنة في حقيقتها التامة هي الجمع الوطني التي تستكمل التعبير عن شخصيتها وإرادتها بالدولة الواحدة المستقلة. والمواطن في حقيقته التامة هو الفرد بوصفه عضواً في دولة وطنية. وهنا يجب التميز بين الوطنية والمواطنة.

الوطنية: ظاهرة نفسية اجتماعية مركبة، قوامها حُب الوطن أرضاً وأهلاً، والسعي إلى خدمة مصالحه. أو بعبارة أخرى: ظاهرة نفسية فردية وجماعية، تدور على التعلق بالجمع الوطني وأرضه ومصلحته وتراثه والاندماج في مصيره .

المواطنة: ظاهرة مركبة محورها الفرد، كعضو مشارك في الجمع الوطني، وفي الدولة التي هي دولته. إن الفرد الحامل لهذه الصفة خاضع لنظام محدد من الحقوق والواجبات.

وبعبارة أخرى: الوطنية والمواطنة وجهان متباينان من وجوه الارتباط بالجماعة الوطنية ووجودها السياسي. وفي الحقيقة حينما نتحدث عن المواطنة، كنظام حقوق وواجبات، فإننا نعني، في الوقت ذاته، حقوق المواطن وواجباته في الدولة، وواجباتها للمواطنين؛ فحقوق المواطنين هي واجبات على الدولة، وحقوق الدولة هي واجبات على المواطنين. وفي محاولة توضيح هذه الحقوق، يرى أنها تتشكل من الحقوق المدنية، التي تضم حرية التعبير والمساواة أمام القانون، والحقوق السياسية، التي تشمل:[1]

- ✓ الحق في التصويت
- ✓ الحق في الانضمام إلى أي تنظيمات سياسية مشروعة

[1] عبد النور ناجي: النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية الحزبيةمرجع سابق، ص148.

- ✓ الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، التي تحتوي على الرفاهية الاقتصادية والأمان الاجتماعي.

المبحث الثالث: شروط المواطنة ومقوماتها الأساسية

هناك وسائل إعلام ما تزال تقدم رسالة إعلامية هادفة تقوم على تعزيز قيم المواطنة في المجتمع وتزيد من رصيد التعايش السلمي وتعمل على ترسيخ مفهوم الوحدة والتكافل والتكامل بين جميع أفراد المجتمع، وتحرص على بناء ثقافة قبول الآخر، بل والسير معاً من أجل مجتمع قوي وموحد ورصين. ومهما كانت نسبة الفريقين إلا أن واقعنا العربي ونتيجة لعوامل أخرى، تكون نسبة السلبية في بعض وسائل الإعلام فيه أكثر اتضاحاً، إلا أن التعويل يكون على القيم المجتمعية والعقول الواعية التي تميز بين الأدائين وتحلل الرسالتين، وتأخذ بالجيد من اجل مستقبل الوطن، وطموحات شبابه وأجياله.

المطلب الأول: شروط المواطنة

توجد بعض الشروط والمقومات الأساسية، التي لا غنى عنها في اكتمال وجود المواطنة، ويُشار إليها على النحو التالي:[1]

المقوّم الأول: يعد اكتمال نمو الدولة ذاتها بُعداً أساسيا من أبعاد نمو المواطنة، ويتحدد نمو الدولة بامتلاكها لثقافة تلك الدولة، التي تؤكد على المشاركة والمساواة أمام القانون .وعلى هذا النحو، فإن الدولة الاستبدادية لا تتيح الفرصة الكاملة لنمو المواطنة؛ لأنها تحرم قطاعاً كاملاً من البشر من حقهم في المشاركة، أو أن الدولة ذاتها قد تسقط فريسة حُكم القلة التي تسيطر على الموارد الرئيسية للمجتمع، ومن ثم تحرم بقية الأفراد من حقوقهم في المشاركة، أو الحصول على نصيبهم من الموارد. الأمر هذا يدفعهم، بداهة، إلى التخلي عن القيام بواجباتهم والتزاماتهم الأساسية، وهو ما يعني تقلص مواطنتهم بسبب عدم حصول المواطن على جملة الحقوق والالتزامات الأساسية، التي ينبغي أن تتوفر

[1] عمر فرحاتي: التحول الديمقراطي في الجزائر بين النصوص الدستورية والممارسة الميدانية، مرجع سابق، ص216.

له، وهذا يوضح أن ثمة رابطة عضوية بن اكتمال نمو الدولة واقترابها من النموذج المثالي للدولة الحديثة، والمجتمع القوي المتماسك، وبن اكتمال المواطنة في مستوياتها غير الناقصة.

المقوّم الثاني: ارتباط المواطنة بالديمقراطية، وذلك بوصف أن الديمقراطية هي الحاضنة الأولى لمبدأ المواطنة. وفي هذا الإطار تعني الديمقراطية التأكيد على لا مركزية القرار، في مقابل اختزال مركزية الجماعة. كما تعني أن الشعب هو مصدر السلطات، إضافة إلى التأكيد على مبدأ المساواة السياسية والقانونية بين المواطنين، بصرف النظر عن الدين أو العُرف أو المذهب أو الجنس. وحتى تكون المواطنة فعّالة، فمن الضروري أن يتوافر لها قدر من الوعي المستند إلى إمكانية الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة، بحيث تُصبح هذه المعرفة قاعدة القدرة على تحمل المسؤولية، كما تشكل أساس القدرة على المشاركة والمساءلة[1].

المقوّم الثالث: تمتع المواطنين بكافة الحقوق السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وهذا يعني قيام عقد اجتماعي يؤكد على أنّ المواطنة في الأمة هي مصدر كل الحقوق والواجبات، وأيضاً مصدرا لرفض أي تحز فيما يتعلق بالحقوق والواجبات وفق أي معيار، سواء الجنس أو الدين أو العرق أو الثروة أو اللغة أو الثقافة. في نطاق ذلك، فإنّه من الضروري تأكيد التلازم بين الحقوق والواجبات القانونية والسياسية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك حتى تتحقق الديمقراطية الكاملة. وفي هذا الإطار يتطلب التأكيد على أن المواطنة تعني التأكيد على المساواة والعدل الاجتماعي، فيما يتعلق بتوزيع الفرص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبطبيعة الحال السياسية.

[1] عمر فرحاتي: التحول الديمقراطي في الجزائر بين النصوص الدستورية والممارسة الميدانية، مرجع سابق، ص216.

المقوّم الرابع: يُعد الفرد البالغ العاقل أحد المكونات الأساسية للمواطنة، وذلك بوصف أنّ هذا الفرد يخضع لعملية التنشئة الاجتماعية والثقافية والسياسية، التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المختلفة، بإشراف الدولة وسيطرتها. وتساعد عملية التنشئة ـ في حالة اكتمالها ـ الفرد على أن يستوعب أهداف الجماعة وتراثها، ويعبرّ عن مصالحها، ويتعايش مع الجماعة، دون أن يذوب في إطارها.

المقوّم الخامس: يُعد إشباع الحاجات الأساسية للبشر، في أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، أحد المقومات الرئيسية للمواطنة. وفي هذا الإطار تواجه المواطنة أزمة إذا تخلت الدولة عن القيام بالتزاماتها المتعلقة بتهيئة البيئة الملائمة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للبشر. ومن الطبيعي أن يؤدي عدم إشباع الحاجات الأساسية للبشر إلى ظواهر عديدة، تُشر في مجملها إلى تآكل الإحساس بالمواطنة. وتبدأ هذه الظواهر بالانسحاب من القيام بالواجبات، مادامت الحقوق قد تآكلت مروراً بعدم الإسهام أو المشاركة الفعّالة على كافة الأصعدة، وحتى الهروب من المجتمع، والبحث عن مواطنة جديدة، أو التمرد على الدولة والخروج عليها، والاحتماء بجماعات وسيطة، أو أقل من الدولة. وتؤدي كل هذه الظواهر إلى تآكل المواطنة، بسبب تآكل إشباع الحاجات الأساسية. يمكن القول مما سبق، أنّ المواطنة صفة تطلق على كل مواطن يتمتع بالحقوق ويلزم بالواجبات التي يحددها دستور الدولة، وبذلك يكون عضواً رئيساً في الدولة. وهي أيضا علاقة اجتماعية بين الفرد والدولة، ومن خال هذه العالقة يُقدم الفرد الولاء ويلتزم بالواجبات المطلوبة منه، وتوفر الدولة الحقوق الأساسية له وتعمل على حمايته.[1]

[1] عمر فرحاتي: التحول الديمقراطي في الجزائر بين النصوص الدستورية والممارسة الميدانية، مرجع سابق، ص216.

المبحث الرابع: أهداف المواطنة

يجب علينا كمواطنين أن نتعرف على أهداف المواطنة كي نكون مواطنين فاعلين ونساهم في بناء وطننا وتنميته، والمشاركة في تنمية مجتمعنا.

ومن أهم أهداف المواطنة:[1]

- **الالتزام بالديمقراطية:** يظهر البعد "الديمقراطي" للمواطنة، في بوادر مختلفة لمشاركة المواطنين النشطة على المستوى السياسي والمدني، وتستند هذه الأفعال من الالتزام بالقيم وبالقناعات العميقة: الحرية، الميثاق، القيم، الإدانة، الديمقراطية، الرأي، إلخ... ويستدعي الالتزام بهذه الأمور كلها القول إن المواطن فعلًا يشارك في المجتمع، من حيث إنه انتقل انتماء المواطن للمدينة أو الوطن إلى المجتمع؛ وبالتالي تجد الديمقراطية لنفسها أرضًا خصبة.
- **المشاركة السياسية الفاعلة:** رغم تعدد المؤشرات ذات العلاقة بالمشاركة السياسية، إلا أن المبدأ السائد دولياً يتمثل في ارتباط هذه المشاركة بقضية المواطنة التي تعتبرها النظم الدستورية والقانونية أساساً لممارسة حقوق الانتخاب والترشح والانخراط في المنظمات السياسية الحزبية التي تتنافس وتتصارع من أجل الوصول إلى السلطة عبر العمليات الانتخابية، ولعل مسألة الانتماء للمنظمات الأهلية والمهنية تمثل استثناءات مهمة، باعتبار تلك الأنواع من المنظمات مؤهلة لأن يكون لها دور بارز في عملية التنمية السياسية وأن تكون لها انعكاساتها المؤثرة على المواطنة والمشاركة السياسية معاً.
- **التحرر من التعصب والتمييز:** إن إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الصادر في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1963 (قرار الجمعية العامة 1904 (د-18)) يؤكد رسميا ضرورة

[1] الموقع الالكتروني: https://mawdoo3.com/

القضاء السريع علي التمييز العنصري في جميع أنحاء العالم، بكافة أشكاله ومظاهره، وضرورة تأمين فهم كرامة الشخص الإنساني واحترامها،

وإيمانا منها بأن أي مذهب للتفوق القائم على التفرقة العنصرية مذهب خاطئ علميا ومشجوب أدبيا وظالم وخطر اجتماعيا، وبأنه لا يوجد أي مبرر نظري أو عملي للتمييز العنصري في أي مكان، وتؤكد أيضا بأن التمييز بين البشر بسبب العرق أو اللون أو الأصل يشكل عقبة تعترض العلاقات الودية والسلمية بين الأمم وواقعا من شأنه تعكير السلم والأمن بين الشعوب والإخلال بالوئام بين أشخاص يعيشون جنبا إلى جنب حتى في داخل الدولة الواحدة،

وإيمانا منها بأن وجود حواجز عنصرية أمر مناف للمثل العليا لأي مجتمع إنساني، وإذ يساورها شديد القلق لمظاهر التمييز العنصري التي لا تزال ملحوظة في بعض مناطق العالم، وللسياسات الحكومية القائمة على أساس التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية مثل سياسات الفصل العنصري أو العزل أو التفرقة،

وقد عقدت عزمها على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء السريع على التمييز العنصري بكافة أشكاله ومظاهره، وعلى منع المذاهب والممارسات العنصرية ومكافحتها بغية تعزيز التفاهم بين الأجناس وبناء مجتمع عالمي متحرر من جميع أشكال العزل والتمييز العنصريين، وإذ تذكر الاتفاقية المتعلقة بالتمييز في مجال الاستخدام والمهنة التي أقرتها منظمة العمل الدولية في عام 1958، واتفاقية مكافحة التمييز في التعليم والتي أقرتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في عام 1960.[1]

- **سيادة القانون:** إن سيادة القانون وفقا للأمم المتحدة، هي "مبدأ للحكم يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات العامة والخاصة، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسئولين أمام قوانين صادرة علنا، وتطبق على الجميع بالتساوي ويُحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية

[1] الموقع الالكتروني: https://mawdoo3.com/

لحقوق الإنسان، ويقتضي ذلك اتخاذ تدابير لكفالة الالتزام بمبادئ سيادة القانون، والمساواة أمام القانون، والمسؤولية أمام القانون، والعدل في تطبيق القانون، والفصل بين السلطات، والمشاركة في صنع القرار، واليقين القانوني، وتجنب التعسف، والشفافية الإجرائية والقانونية" [1].

- **الإيمان بالأخوة الإنسانية:** وأصبحت تعرف بـ " وثيقة الأخوة الإنسانية"، وهي وثيقة تاريخية تصلح لكل شعوب العالم ولها دور مهم في ضل الصراعات والنزاعات والحروب التي يشهدها كثير من دول العالم، وكذلك في ضل الفتن والعنف والإرهاب والتطرف الذي يضرب مقتدرات الأوطان والشعوب، وهي تعد تجسيدا لمبادئ ومعايير ومفاهيم حقوق الإنسان حول العالم، وبالتالي فإن الاحتفال باليوم العالمي للأخوة الإنسانية في 04 فبراير والذي أعلنته الأمم المتحدة، هو تطبيق عملي واعتراف عالمي بأهمية هذه الوثيقة.

- **الاعتزاز بالوطن والانتماء له:** من أهداف المواطنة هي الشعور بأن الوطن واحد وللجميع وكل فرد يشارك فيه بجزء حتى وإن كان صغيرًا ولكن مؤثرًا بشكل كبير على المصلحة العامة للوطن، والجميع سواسية أمام القانون ولا يوجد فرق بأي شكل كان في الديانات،

والجميع لديه نفس الحقوق والواجبات والالتزامات ناحية المجتمع.

- **احترام كرامة الإنسان:** إن أحد المبادئ الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة هو مبدأ الكرامة والمساواة الأصيلتين عند جميع البشر، وأن جميع الدول الأعضاء قد تعهدت باتخاذ تدابير مشتركة ومستقلة، بالتعاون مع المنظمة، لتعزيز وتشجيع الاحترام العالمي والفعال لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

[1] الأمم المتحدة، 2004، ص4 من النص الأصلي.

- **المحافظة على الأمن الوطني:** إن النظم السياسية التي تريد أن ترسي بنيان الأمة على قواعد متينة يجب أن تعرف مختلف النزاعات المتأصلة في الإنسان وحاجته الجوهرية والمتنوعة، وتسعى إلى التوفيق والموائمة، وبدلك تتحقق السكينة والاطمئنان في حياة الإنسان الذي يكره القسر والضغط والإكراه.

ومن ذلك نفهم بأنه لا يد من الاهتمام بأمن الإنسان الذي لولاه لما كان هنالك قيمة لأمن الدولة، ومن هنا يؤدي إدراك المفهوم على هذا النحو إلى عد أمن الإنسان شرطاَ لتحقيق أمن الدولة، فالمواطنون الذين يتحررون من الخوف والحاجة هم أكثر استقرارا وثقة، وهم أكثر قابلية للإقرار بالشرعية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدولة مسئولة متجاوبة تتولى حماية مصالحهم، كما إن المواطنين سيندفعون للعمل معاَ للتصدي إلى أي أخطار قد يواجهونها، وسيكونون أكثر مناعة تجاه الإغراء بالتحالف مع قوة أجنبية، فإن الإنسان إذا نظر إليه بالشكل الصحيح سوف يساعد بل سيكون عاملا أساسياَ في تحقيق الأمن الوطني.

- **الوحدة الوطنية والتضامن:** ترتكز مفهوم الوحدة الوطنية على ركيزتين أساسيتين:[1]

الركيزة الأولى: الجانب المعنوي أو السيكولوجي، الذي يرتبط بالمواطنين ووحدتهم وتماسكهم، بمعنى آخر تعظيم الروابط التي تشكل نسيج المجتمع وقوام اللحمة بين عناصره ومكوناته. وأساس هذه الروابط دائماً الانتماء وحب الوطن والرغبة في العيش المشترك.

الركيزة الثانية: الجانب المادي الإقليمي والقانوني، الذي يرتبط بالأساس بوحدة الدولة وتكاملها، وقيام نظم قانونية ودستورية ومؤسسية تكفل الحفاظ على الوحدة والشعب وتماسكه وترابط مقوماته وعوامل وجود الوطن.

من هنا تأتي أهمية الوحدة الوطنية باعتبارها القاعدة الأساسية لإقامة أي دولة حديثة، وعلى بناء نموذج للتقدم والديمقراطية، ويتفق معظم الباحثين حول الأولوية التي تحظى بها الوحدة الوطنية في بناء

[1] [1] الموقع الالكتروني: https://mawdoo3.com/

هذا النموذج، فالوحدة الوطنية أحد أضلاع مثلث يشكل قاعدة ارتكاز للدولة الحديثة، وتشمل هذه الأضلاع الثلاث:

أولاً: الوحدة الوطنية وما تمثله من علاقات تماسك وترابط بين مختلف عناصر الدولة والمجتمع: إقليميا وقيمياً واجتماعياً وثقافياً، وهي علاقات تجمع في إطارها بين ماضي الدولة وانجازاتها السابقة، وبين حاضرها وما تشهده من نهضة وتطور، ومستقبلها وما يمثله من رؤى واستشرافات.

ثانياً: انتماء وطني يسمو على مختلف الانتماءات والولاءات الأخرى، فالوحدة الوطنية والانتماء الوطني كلاهما لا يتناقض مع التعددية، بل يفرضها ويزدهر من خلالها، على أن تجري هذه التعددية، بمظاهرها وتفاعلاتها، من خلال إطار يحترم سمو الهوية الوطنية على مختلف الهويات، واحترام الانتماء الوطني والولاء للوطن من قبل جميع الأفراد والجماعات على اختلاف ولاءاتهم وانتماءاتهم.

ثالثاً: الشراكة بين المجتمع المدني والدولة بمؤسساتها المختلفة، هي شراكة تكفل مشاركة واسعة في عملية بناء الدولة، وفي تحقيق النهضة والتنمية، ولا تتحقق مثل هذه الشراكة عادة دون ضمانات دستورية وقانونية تكفل ليس فقط حق المشاركة على قدم المساواة للجميع، بل وتعزز سيادة القانون وحقوق مختلف الجماعات والأفراد، على اختلاف انتماءاتها السياسية أو المذهبية أو الثقافية أو العرقية.

هذه الأضلاع الثلاث: علاقات التماسك والترابط، مشاعر الانتماء والولاء للوطن، ومشاركة مختلف القوى في التنمية والبناء تشكل في الواقع مقومات الدولة الحديثة وبقائها في عالم تتلاشى فيه المسافات، وتتراجع أهمية الحدود السياسية بين الدول، بحيث يبدو هذا العالم بقاراته المتباعدة وكأنه مجرد قرية صغيرة متجاورة الوحدات والمكونات، فإذا لا غنى عن تلك الأضلاع الثلاث، والتي ترتكز في جوهرها على مفهوم الوحدة الوطنية.

- **تعزيز مبادئ حقوق الإنسان:** جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 كانون الأول /ديسمبر 1948، نتيجة لما شهده العالم في الحرب العالمية

الثانية، حيث تعهد المجتمع الدولي بعدم السماح على الإطلاق بوقوع كوارث وحروب من هذا القبيل مرة أخرى، وقرر زعماء العالم إكمال ميثاق الأمم المتحدة بخريطة طريق تضمن حقوق كل فرد في أي مكان أو زمان، والوثيقة التي نشدها هؤلاء الزعماء، والتي أصبحت فيما بعد "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان".

المبحث الخامس: قيم المواطنة الصالحة

المواطنة الصالحة هي ممارسة سلوكيات واجب على كافة أطياف المجتمع من أجل أن يبقى عالم الدولة رمزا لقوتها ومعيارا للثوابت الوطنية، ومن أهم مقومات المواطنة الصالحة:[1]

سيادة القانون: ويقصد به أنّ القانون هو صاحب السلطة العليا، وسيادته تعني هيمنته ونفوذه وإلزاميته للدولة والحكومة وأفراد المجتمع. وعلى القانون أن يشرّع ويحمي حقوق الناس، ومن أهم مبادئ سيادة القانون **مبدأ الفصل بن السلطات الثلاث: التشريعية والقضائية والتنفيذية**، يدخل تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي في صميم رسالة الأمم المتحدة، ويشكل ترسيخ دعائم احترام سيادة القانون عنصراً أساسياً في إحلال وحماية السلام الدائم بعد انتهاء النزاع، حقوق الإنسان على نحو فعال، وتحقيق التقدم والتنمية في المجال الاقتصادي بشكل مطرد. ومبدأ خضوع الجميع – بدءاً بالفرد وانتهاءً بالدولة نفسها – للمساءلة بموجب قوانين صادرة علناً، وتطبق على الجميع بالتساوي، ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، هو مفهوم أساسي يرفد قسطاً وافراً من أعمال الأمم المتحدة.

وتعمل الأمم المتحدة من أجل دعم وجود إطار تتحقق فيه سيادةّ القانون على الصعيد الوطني: كسنّ دستور أو ما يعادله، بوصفه القانون الأسمى في البلد؛ ووضع إطار قانوني واضح ومتسق، مع كفالة تنفيذه؛ وبناء مؤسسات قوية تتولى شؤون العدل والحكمٍ والأمن وحقوق الإنسان، تحظى بقدر وافٍ من التنظيم والتمويل والتدريب والتجهز؛ وإرساء عمليات العدالة الانتقالية وآلياتها؛ وإقامة مجتمع عام ومدني يساهم في تعزيز سيادة القانون وإخضاع الموظفين الحكوميين والمؤسسات العامة للمساءلة. فتلك هي المعاير والسياسات والمؤسسات والعمليات التي تشكل صلب المجتمع

[1] علي ليلى، المجتمع العربي المدني قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص90.

الذي ينعم في ظله الأفراد بالسامة والألمان، وحيث تسوّى النزاعات بالطرق السلمية، وتتوافر سبل الانتصاف لجبر الضرر، ويخضع للمساءلة كل من ينتهك القانون، بما في ذلك الدولة.

الشفافية: ويقصد بها توفير المعلومات وإتاحتها بشكل واضح لدراستها وتوظيف نتائجها، ويجب أن تكون هذه المعلومات صحيحة ودقيقة وشاملة. سيجعل التدفق الحر والمستمر للمعلومات من السلطات إلى المواطنين أو الجمهور أكثر ثقة بالسلطات الحاكمة واحترامها. فالشفافية عنصر مهم من عناصر المسائلة والنزاهة. ومثال على ذلك إطلاق الحكومة الأردنية منصة "حقك تعرف" التي تسعى لتطبيق مبادئ الشفافية والمصداقية، وتسعى من خلالها إلى وضع حدّ لضبط حالة التضليل وإساءة استخدام المنصات الاجتماعية، التي أصبحت منابراً لبث الإشاعات والتضليل والكراهية. تقدم هذه المنصة المعلومة الدقيقة بالسرعة والمصداقية المطلوبة لمواجهة تلك الحالات، لتكون بمثابة "عيادة" لتشخيص المعلومة والتدقيق بها والتحقق من صحتها ومعرفة مصدرها وتفنيدها أو تأكيدها. والمثال الآخر هو إطلاق الحكومة منصة "بخدمتكم" التفاعلية، هدفها التواصل مع المواطنين وإتاحة الأسئلة والاقتراحات والشكاوى والإبلاغ عن أيّ مخالفات، وترتكز على الشفافية والنزاهة والانفتاح والمساءلة.[1]

المسائلة: وهي آلية للكشف عن مدى الالتزام بالقوانين والتحلي بالمسؤولية والواجبات من أجل ضمان النزاهة والمحاسبة. ويجب أن تكون عملية ملزمة لجميع المسئولين والمؤسسات. ولضمان نجاح هذه العملية، يجب سيادة القانون، والشفافية، وتوفر الحريات. وفي الأردن هناك عدة أدوات للمسائلة: الأجهزة الرقابية، كديوان المحاسبة وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد وديوان المظالم؛ وكذلك مجلس النواب كسلطة تشريعية ورقابية؛ إضافة إلى الأحزاب، والإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني كجماعات ضاغطة.

[1] علي ليلى، المجتمع العربي المدني قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص91.

المسؤولية: هي الإحساس بالالتزام نحو الأفراد والأفعال التي تصدر عنهم. وهي شعور مقرن بإحساس الفرد بالحرية والقدرة على اتخاذ القرار. وهي الشعور الذي يجعلنا ندرك واجبنا تجاه الآخرين.

المساواة: وتعي أنّ المواطنين سواءٌ أمام القانون، يحظون على فرص التعليم والعمل والصحة والعدالة الجماعية بتكافؤ تام بدون تفرقة. والمساواة في الحقوق والواجبات، بغض النظر عن الدين أو اللون أو العرق أو الجنس أو المكانة الاجتماعية والاقتصادية، فالقيمة الإنسانية للشبر واحدة.

التسامح: مبدأ إنساني يدعو إلى التخلي عن الإساءة إلى الآخرين وإيذائهم. كما أنه يدعو إلى الإدراك والتعرفً على مزايا وخصائص الآخرين بدال من إطلاق الأحكام المسبقة عليهم، وهو شعور بالرحمة والتعاطف. ويعرف أن التسامح أيضاً هو العفو، وعدم رد الإساءة، والسمو بالنفس البشرية إلى مرتبة أخلاقية عالية. والتسامح قيمه دعا إليها كافة الرسل والأنبياء والمُصلحين؛ لما له من أهمية قصوى في تحقيق وحدة المجتمعات وتضامنها وتماسكها، والقضاء على الخلافات بن الأفراد والجماعات. ويدعو أيضا إلى احترام ثقافة أديان وتقاليد الآخرين، وهو ركيزة أساسية لحقوق الإنسان والديمقراطية والحريات الإنسانية العامة.

الاعتدال أو الوسطية: ويقصد بهما النظرة المتوازنة في كافة أمور الحياة من تصورات ومواقف ووجهات نظر، وهما البحث المستمر عن الصواب والحقيقة في الاتجاهات والخيارات. وأيضاً موقف فكري وأخلاقي وسلوكي يدعو إلى عدم اتخاذ المواقف المتشددة واحتكار الحقيقة.[1]

الإيمان بالحوار وتقبل الآخر: من القواعد الأساسية التي ترتكز عليها ثقافة الحوار هي احترام الرأي والرأي الآخر. فالإيمان بالحوار وتقبل الآخر يُعدّ مقدمة لبناء أسس الديمقراطية، باعتبارها ضرورة إنسانية وحضارية. لا يصل الحوار في معناه الصحيح إلى الهدف المنشود إلّا إذا كان هناك احترام

[1] علي ليلى، المجتمع العربي المدني قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص92.

متبادل بين الأطراف المتحاورة، منّ حيث احترام كل جانب لوجهة نظر الجانب الآخر. وبهذا المعنى فإنّ الحوار يعي التسامح، واحترام حرية الآخرين حتى في حالة وجود اختلاف في الرأي، أي أن احترام الآخر لا يعني بالضرورة القبول بوجهة نظره.

يُبنى الحوار على وجود رؤى مختلفة، أي أنه يجري تحديدا مع الآخر المختلف، ويكون الهدف منه إثراء الفكر وترسيخ قيمة التسامح بن الناس، ومد جسور التفاهم بين الأمم والشعوب، وفي الوقت ذاته الانفتاح على الآخر لفهم وجهة نظره ثم للتفاهم معه ما يقودنا إلى فهم متبادل، كما أنّه الطريق لاستيعاب المعطيات والوقائع المكونة لمواقف الطرفين المتحاورين، ثم إلى تفاهمها. (د. ابراهيم بشناق)

التطوع أو العمل التطوعي: يعرف بأنه عملية توظيف الأفراد والجماعات في تقديم خدمات إنسانية واجتماعية غر مدفوعة الأجر، تقدم مثل هذه الخدمات خارج إطار المؤسسات الحكومية والخاصة، والمتطوع شخص يقوم بهذا العمل بدون أجر أو أي هدف ربحي أو إكراه، الهدف الوحيد هو مساعدة الآخرين أو تقديم واجب نحو بلده ووطنه للإسهام في عملية التنمية الشاملة. **ويهدف العمل التطوعي إلى:**[1]

- المساعدة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الوطن والمجتمع.
- تنمية روح المشاركة في المجتمع.
- .تعزيز قيم المواطنة والقيام بالواجبات والمسؤوليات تجاه الوطن والمجتمع.
- تعزيز الشعور بالانتماء وأن الفرد جزء مهم من المجتمع.
- استثمار أوقات الفراغ بأعمال مفيدة.

[1] علي خليفة الكواري وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص77.

- اكتساب خبرات حياتية جديدة.
- المساهمة في عملية التنمية.

وأما مجالات العمل التطوعي فهي، على سبيل المثال لا الحصر: [1]

- الرعاية الصحية.
- الخدمات الإنسانية والإغاثة.
- المحافظة على البيئة.
- مساعدة المرضى وكبار السن..
- تمكين الفئات المهمشة في المجتمع.
- مجالات أخرى.....

احترام التنوع: التنوع هو ظاهرة في المجتمعات الإنسانية، فالمجتمع الواحد يضم العديد من الأعراق والمذاهب والأديان، ويختلف البر في المجتمع عن بعضهم في الشكل واللون وطريقة التفكير والعادات والتقاليد والأوضاع الاقتصادية، فيجعل هذا التنوع للمجتمع طعماً وإثارة، يختلف البشر فيما بينهم بعدة جوانب منها: اللغة، والديانة، والمعتقدات، والشكل والحجم واللون، والعادات والتقاليد، والثقافة، وطريقة التفكير، والآراء ووجهات النظر. ويتطلب هذا الواقع احترام الآخرين وتقبل آرائهم، وتأكيد مبدأ المساواة وسيادة القانون، والالتزام بمبدأ حرية الرأي والتفكير، واعتماد الحوار واجتناب الإكراه. والتنوع في المجتمع يزيده قوة وتطور ونهضة وتماسك.

التعددية: تُشير التعدّدية إلى التنوّع في وجهات النظر والمواقف حول نهج أو فكرة معيّنة. يدخل مفهومّ التعددية في مختلف المجالات ولها أقسام عديدة، حيث نجد أنّ هناك: تعددية سياسية،

[1] علي خليفة الكواري وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص80.

تعدديةّ اقتصادية، تعددية دينية، وتعددية ثقافية، تعبرّ كلّ من التعددية السياسية والاقتصادية عن وجود أكثر من نظام سياسي أو اقتصادي في البلد الواحد، في حن تعبرّ التعددية الدينية، عن وجود عدّة توجهات دينية في المجتمع الواحد مع تقبّلها وتشجيع التعايش السلمي بينها، أمّا التعددية الثقافية، فهي تعبرّ عن الجماعات الصغيرة التي تعيش ضمن مجتمع أكبر وتحتفظ بهويتها الثقافية، وقيمها وممارساتها حيث يتمّ تقبل هذه الممارسات والقيم من قبل الثقافة السائدة مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ ثقافة الأقلية لا تتعارض مع قانون الدولة ونظامها، تعتر الهند والولايات المتحدة من الأمثلة القوية على المجتمع التعددي، ففي الهند نجد تعددية دينية لا مثيل لها، مواطنو الهند يتّبعون ديانات مختلفة مثل الهندوسية، المسيحية، الإسلام، السيخية، اليانية، البوذية، وغيرها، إلاّ أنهم مع ذلك يتعايشون معاً في دولة واحدة ويتقبّلون بعضهم البعض. كذلك الحال في الولايات المتحدةً الأمريكية التي تحتضن أناساً من أصول عرقية وثقافية متنوعة يعيشون معاً بتناغم، ومن الأمثلة الأخرى على المجتمعات التعدّدية، نجد تركيا التي تمثل بوتقة لانصهار الثقافات من قارتين مختلفتين تمامًا وهما آسيا وأوروبا.

المشاركة: تعني أن يكون لك دور سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، وتعتبر المشاركة في الأردن حقاً للمواطن كفله الدستور وأعطى الحق لكافة أفراد المجتمع في المشاركة والاطلاع والإسهام الفاعل في عملية التنمية في كافة جوانبها المختلفة، وبما يكفل ويعزز حرية الأفراد ورغباتهم ويجسد احترام مبادئ حقوق الإنسان.[1]

[1] علي خليفة الكواري وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص78.

الفصل الثالث

الإطار التطبيقي

مقدمة الفصل:

أضحت الحركية التي شهدها المشهد السياسي الجزائري خلال السنوات القليلة الماضية موضوع الساعة، بفعل حدة التنافس الذي تعرفه التشكيلات السياسية في البلد، وذلك بغية الظفر بمقاعد انتخابية سواء في الاستحقاقات المحلية أو الرئاسية، ومن منطلق أن الحزب ما هو إلا مؤسسة سياسية، نراه يسعى جاهدا لتحقيق هدفه المركزي الذي أسس من أجله، ألا وهو الوصول إلى سدة الحكم أو المشاركة فيها، إلا أن غايته هذه مرهونة بقدرته في التأثير على الرأي العام، هذه الفاعلية متوقفة على مدى تحديديه لآليات اتصالية ناجعة تحقق هدفه المسطر، خصوصا في ظل التطورات التي تشهدها الحياة السياسية الجزائرية وكذا تعقيداتها اللامتناهية كبروز تكتلات جديدة، ظهور انشقاقات حزبية داخلية، ميلاد أحزاب مجهرية خرجت من رحم أحزاب أخرى، لكنها تُقي على نفس الخطاب السياسي للأحزاب التي انشقت عنها، بالإضافة إي ظاهرة عزوف المواطن وعدم اكتراثه بالحياة السياسية، كل هذه التحولات جعلت من الحزب السياسي يبحث عن تنظيم اتصالي فعال يمكنه من التكيف والاستجابة لهذه التغييرات الحاصلة في المشهد السياسي الجزائري، ومن أهم هذه التنظيمات المتاحة نجد تنظيم العلاقات العامة الحزبية، حيث أدركت هذه المؤسسة السياسية، أن نجاحها واستمرارها في المجتمع، إنما يرتبط ارتباطا وثيقا بقدراتها على ربط جسور تواصل مع جماهيرها، ومحاولة تشكيل صورة ايجابية عن نفسها، هذا الواقع جعل من العلاقات العامة حاجة ماسة لكل المنظمات الحديثة بمختلف أنواعها، فلا يمكن تهميش العلاقات العامة أو تجاهلها، فبدون اتصال لا يتم أي نشاط ولا يتحقق أي هدف. وعليه، نسعى إلى إدراك واقع العلاقات العامة لدى الأحزاب السياسية الجزائرية، ومحاولة تحديد المكانة التي يحتلها تنظيم الاتصال ضمن هذه المؤسسات السياسية.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

المطلب الأول: منهج الدراسة

يعتبر المنهج خطوة رئيسية في ترتيب وتنظيم أفكار الباحث، للوصول إلى نتائج منطقية فالمنهج يعرف على انه "الطريق المؤدي إلى المعرفة العلمية الصحيحة". [1]

كما يعرف على انه "الطريق المتبع للكشف عن هذه الدراسة، بواسطة استخدام مجموعة من القواعد، والتي ترتبط أساسا بتجميع البيانات وتحليلها، حتى تساهم في التوصل إلى نتائج ملموسة".[2]

وهو أيضا "مجموعة من الأسس والقواعد التي يتبناها الباحث، بغرض التوصل إلى نتائج معينة، ويعتبر من أهم الخطوات المتبعة في انجاز البحث العلمي"[3].

وقبل التطرق إلى المنهج المستخدم، لا بد من الإشارة إلى أن لكل منهج شروط ومتطلبات وقدرات محدودة في البحث والتقصي، تفرض على الباحث استخدامها في حالات معينة، وإن عملية اختيار الباحث لمنهج بحثه لا تتم بطريقة اعتباطية، وإنما طبيعة الموضوع الذي يعالجه ونوعيته هي التي تفرض على الباحث تفضيل منهج على آخر.

وانطلاقا من أننا نحاول التعرف على دور العلاقات في غرس المواطنة لدى حزب حركة البناء الوطني، وتسليط الضوء على المكانة التي توليها الإدارة لهذا النشاط، فقد استخدمنا المنهج "دراسة حالة"، الذي يكفل لنا جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات واستخدام البيانات وتفسيرها بهدف معرفة الواقع.

---

[1] محي الدين مختار،: لاتجاهات النظرية والتطبيقية في منهجية العلوم الاجتماعية، دار المنشورات الجامعية،الطبعة الأولى، باتنة، 1999، ص7.

[2] محمد الهادي محمد: أساليب توثيق البحوث العلمية،ا لمكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1995، ص287.

[3] محمد الغريب عبد الكريم: مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الثانية، الجزائر، 1999، ص19.

كما يقوم منهج دراسة حالة بدراسة ما هو كائن، مع تحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع، ويهتم بتحديد الممارسات الشائعة والسائدة داخل الجماعات، عن طريق جمع المعلومات والبيانات.

أي أن المنهج الوصفي " يمثل المنهج الأكثر قابلية للاستخدام عند دراسة المحاور الإنسانية، كما يعد الأكثر استخداما في بحوث الإعلام ".[1]

المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات

تعتبر مرحلة جمع البيانات مرحلة جد حساسة في البحث، فهي تحتاج إلى عناية كبيرة من طرف الباحث، لان الاختيار الصائب والأمثل للأداة التي ستعتمد في جمع البيانات، سيساعد في تسهيل جمع البيانات بأكبر قدر ممكن لهذا نجد أن معظم الباحثين يستخدمون أكثر من أداة، وهذا هو الشيء الذي اعتمدناه في دراستنا.

علاوة على أننا اعتمدنا على منهج دراسة حالة، والذي يقتضي وجود كمية كبيرة من البيانات حول الموضوع المدروس، من اجل الوصول إلى نتائج دقيقة، ولهدا فان طبيعة الأدوات المستخدمة تمثلت في: الملاحظة، المقابلة، إستبيان.

1- الملاحظة:

"تعتبر الملاحظة من أهم الأدوات المستخدمة في جمع البيانات، لأنها تسمح للباحث بجمع المعلومات والحقائق، من الحقل الطبيعي للدراسة".[2]

[1] يوسفي عبد الرؤوف: مناهج علوم الاجتماع، ديوان المطبوعات الجامعية،ا لطبعة الأولى،ا لجزائر، 1994، ص205.

[2] إحسان محمد حسن: الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، دار الطليعة،ا لطبعة الأولى، 1999، ص93 .

وللملاحظة فوائد كثيرة حيث تفسح المجال للباحث، لملاحظة الظروف التي ينحصر فيها البحث، كما تمكنه كذالك من مشاهدة سلوك وعلاقات وتفاعلات المبحوثين، في الأجواء الطبيعية والمميزة لها بعيدا عن التصنع. وهذا ما يؤدي إلى الفهم الصحيح والحقيقي للظاهرة محل الدراسة.

والملاحظة نوعان هما:

الملاحظة بالمشاركة: وفيها يشارك الباحث المبحوثين سلوكياتهم وأعمالهم مباشرة، مما يؤدي إلى عدم الحصول على نتائج دقيقة، لان المبحوثين يغيرون من سلوكياتهم عندما يعلمون أنهم محل الدراسة.

الملاحظة دون المشاركة: وفي هذا النوع من الملاحظة نجد أن الباحث يكتفي بالملاحظة عن بعد، دون مشاركة المبحوثين في أعمالهم، مما يسمح له بجمع معلومات حقيقية غير مصطنعة، ومنه فقد اعتمدنا على هذا النوع من الملاحظة.

2- المقابلة:

وهي "من بين الأدوات المساعدة في جمع المعلومات والبيانات، من الميدان المتعلق بموضوع البحث وتبريرها، وتصنيفها و تحليلها عمليا. بما يساعد الباحث على التوصل إلى النتائج النهائية، التي يستعملها في الكشف عن خبايا الموضوع محل الدراسة".[1]

والمقابلة نوعان هما:

المقابلة المقننة: وهي التي يبنيها الباحث على مجموعة من الضوابط التي تخدم البحث.

[1] إحسان محمد حس: مرجع سابق، ص104.

المقابلة غير المقننة: وهي التي يقوم الباحث فيها بفتح المجال أمام المبحوث للتحدث، بكل تلقائية عن الخطوط العريضة للموضوع، دون أية ضوابط. [1]

وقد اعتمدنا في دراستنا على المقابلة غير المقننة، بغية الحصول على أكبر قدر من المعلومات، دون ضوابط.

وأثناء القيام بالمقابلة مع السيد حكيم شبوطي رئيس المكتب الولائي لحزب حركة البناء الوطني تم طرح مجموعة من الأسئلة عليه بواسطة استخدام المقابلة.

حيث قام الدكتور حكيم شبوطي[2] بشرح عام عن حزب حركة البناء الوطني إذ أشار بأنه هناك علاقة عامة قائمة تتم في ظروف حسنة حيث أن كل المنخرطين في حزب حركة البناء الوطني بمجرد انخراطهم في الحزب يجدون أنفسهم بصدد استعمال كل وسائل ووظائف العلاقات العامة وذلك من أجل التعريف بالحزب وأهدافه وتخطيطاته وبذلك تقريب وتوصيل صورة عن الحزب وغرس كل مبادئ وأهداف الحزب بطريقة سلسة إلى المواطنين وبذلك قد تكزن العلاقات العامة ووسائلها واستخدامها قد ساهم في عرض المواطنة.

كما أضاف السيد حكيم شبوطي أنه باستعمال كل العاملين أو المنخرطين للعلاقات العامة في الاتصال سواءً كان هذا الاتصال داخلي أو خراجي يقومون بتوصيل المعلومة المستهدفة بطريقة ناجحة ومباشرة.

النتائج المتحصل عليها من خلال المقابلة:

[1] المرجع نفسه: ص ص 104- 105.

[2] مقابلة مع السيد حكيم شبوطي رئيس الفرع الولائي لحزب حركة البناء الوطني، يوم 05 ماي 2022، على الساعة 11:30 بمكتبه الخاص بالفرع الولائي.

- ❖ أنّ أغلبية المنخرطين في حزب حركة البناء الوطني يتصلون فيما بينهم ومع المواطنين بصفة دائمة حيث أنّ طبيعة العلاقة هي التي تحتم عليهم الاتصال المباشر والدائم.
- ❖ وجود علاقات رسمية بين المواطنين والمنخرطين أو أعضاء الحزب.
- ❖ حسب الهيكل التنظيمي لحزب حركة البناء الوطني تبين وجود مجلس الشورى الوطني هو بمثابة مكتب أو خلية مصلحة العلاقات العامة.

ونستنتج من كل ما سبق أنّ وظيفة العلاقات العامة في حزب حركة البناء الوطني تحسيسية من خلال عملية الاتصال بين أعضاء الحزب والجمهور الخارجي أي المواطنين.

3.الاستبيان:

يعتبر الاستبيان وسيلة من وسائل جمع البيانات والوصول إلى الحقائق المراد من خلال الدراسة التي يقوم بها الباحث، وفي الاستبيان نستعمل الاستمارة الاستبيانية التي تحوي مجموعة من الأسئلة التي تصب في سياق الدراسة، وتعتبر الاستمارة الاستبيانية تصريح للعينة المدروسة عن أرائها.

المطلب الثالث: عينة الدراسة

إن الباحث في مختلف المجالات بما فيها مجال الإعلام والاتصال، لا يمكنه إجراء دراسته دون التعرف بشكل جيد على مجتمع بحثه، والذي يتم من خلاله اعتماد طريقة الدراسة الكلية لمفرداته –عن طريق الحصر الشامل–، وذالك في المجتمعات المتكونة من عدد محدود من المفردات، فبإمكان الباحث حصر حجمها الكلي وإخضاعها للملاحظة العلمية، وفقا للأهداف المسطرة للبحث.

واعتماد طريقة الدراسة الجزئية لتلك المفردات باستخدام طريقة المعينة، وهذا في المجتمعات البحثية الكبيرة، والتي تصل مفرداتها أحيانا إلى الآلاف والملايين، لذالك يلجا الباحث إلى اختيار جزء معين من

مفرداتها، وإخضاعه للدراسة قصد الوصول إلى نتائج، يمكن تعميمها على مجتمع البحث. ولكن تبعا للشروط العلمية المعمول بها، وذالك بالحصول على عينة ممثلة لمجتمع البحث ككل، فاستخدام أسلوب العينة يساعد على التقليل من التحيز الناجم عن عدم الدقة في قياس الظواهر، حيث أن اقتصار البحث على عدد محدود من المفردات، قد يمكن الباحث من استخدام طرق سليمة في القياس .في حين قد يتعذر استخدام هذه الطرق، إذا اجري البحث بطريقة الحصر الشامل.

والعينة هي " اختيار جزء من وحدات مجتمع البحث، اختيارا منظما". [1] وهذا ما يشير إليه بعض الباحثين بأسلوب العدد المنظم أو قد يكون تحكما فصديا، فيشكل هذا الجزء المختار من وحدات مجتمع البحث المادة الأساسية للدراسة.

والعينة " المنظمة، فالباحث يلجا إلى الطريقة المنظمة لاجتناب التحيز، خاصة إذا كان مجتمع البحث كبيرا ".[2]

ونظرا لقدرتنا على التحكم في مفردات مجتمع البحث الخاص بدراستنا، فقد اعتمدنا على طريقة الحصر الجزئي، مجموعة من المواطنين منخرطين في الحزب المدروس والأعضاء المكونين للحزب.

[1] احمد بن مرسلي: مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص197.

[2] المرجع نفسه ، ص ص 182 -183.

المبحث الثاني: تقديم حزب حركة البناء الوطني

التوطئة القانونية:

المادة 01:

- بناء على دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- بناء على القانون العضوي رقم 12-04 المؤرخ في 18 صفر عام 1433هـ الموافق لـ 12 يناير سنة2012م، المتعلق بتأسيس الأحزاب السياسية.
- بناء على الإجراءات الإدارية والتنظيمية الخاصة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والمتعلقة بتأسيس الأحزاب السياسية.
- قررت الجمعية التأسيسية إنشاء حركة البناء الوطني والتي يرمز لها (البناء).

حركة البناء الوطني

"البناء"

-EL BINAA-

وحددت القائمة الاسمية للأعضاء المؤسسين التالية:

الرقم	الاسم واللقب	تاريخ الميلاد	مكان الميلاد	ولاية الإقامة
01	أحمد حمادوش	1956/12/26	حمام ملوان	البليدة
02	مسعود يخلف	1965/12/30	بوشراحيل	البليدة
03	سليمان دهيري	1952/04/19	برج أخريس	الجزائر
04	مختار مناس	1965/12/15	سيدي أمحمد	الجزائر
05	أحمد فقايري	1955/06/16	حجوط تيبازة	الجزائر
06	فريدة رحال	1971/04/18	وهران	بومرداس
07	علال بن شوك	1962/06/06	جينات	بومرداس
08	حسان بورنين	1965/01/02	عين الحمام	تيزي وزو
09	رفيقة أمبارك	1967/09/26	تيزي وزو	تيزي وزو
10	عمار منزري	1965/09/26	لخروب	قسنطينة
11	حسين عزيزي	1965/04/20	وادي العثمانية	قسنطينة
12	سعداوي قندوز	1973/06/27	الهاشمية	البويرة
13	جعفر عرعار	1962/01/02	البويرة	البويرة
14	علي سعداوي	1963/04/04	بريدة	الأغواط
15	عبد القادر بن زيان	1970/02/05	الغيشة	الأغواط
16	بشير جر الله	1967/03/18	المنيعة	غرداية
17	الدين مدقن	1949/11/29	ورقلة	غرداية

18	كمال جازية	1965/07/16	سطيف	سطيف
19	العيد علوني	1959/06/23	عين الكبيرة	سطيف
20	سعيد نفيسي	1969/12/14	ولاد عوف	باتنة
21	كمال قرابة	1973/01/01	ثنية العابد	باتنة
22	عبد القادر بلوفة	1964/03/17	تلمسان	تلمسان
23	عبد المالك شيراني	1960/10/18	تلمسان	تلمسان
24	محمد قطاي	1962/01/23	ورقلة	ورقلة
25	محمد ملوح	1958/08/06	ورقلة	ورقلة
26	كمال بن خليفة	1959/08/20	رأس الواد	برج بوعريريج
27	مولود زعموش	1960/09/06	مجانة	برج بوعريريج
28	فيصل بن طالب	1973/07/16	قسنطينة	سكيكدة
29	نادية لعور	1966/06/20	سكيكدة	سكيكدة
30	حسان خرفان	1972/04/09	عين شرشار	سكيكدة
31	يوسف قويسم	1964/10/19	بني ولدان	سكيكدة
32	عبد الرحمان سلامة	1961/07/10	الدوسن	بسكرة
33	أنور بوكي	1967/07/19	القنطرة	بسكرة
34	سعيد بوستة	1957/05/17	مديوني	وهران
35	الطاهر عليلي	1958/02/18	زدين عين الدفلة	وهران
36	نصر الدين ميدون	1964/04/24	القلب الكبير	المدية
37	ميلود بسالم	1964/09/09	العمارية	المدية

المطلب الأول: تعريف حزب حركة البناء الوطني

المادة 02: التسمية والترميز: يسمى الحزب السياسي: حركة البناء الوطني، ويرمز له بـ (البناء)

EL BINAA HARAKAT EL BINAA EL WATANI

المادة 03: **التعريف**

حزب سياسي شعبي شامل يعمل لتحقيق الإصلاح والبناء المتكامل في إطار المبادئ والقيم الوطنية والإسلامية والتنمية الشاملة.

المادة 04: المقر الرئيس في الجزائر العاصمة، ويمكن تغييره عند الضرورة.

عنوانه: رقم 521 درارية، الجزائر.

المطلب الثاني: نشأة حزب حركة البناء الوطني

المادة 05: **المرجعية والمبادئ والمنطلقات**

- الثوابت الوطنية، باعتبارها قوة جمع وتوحيد، ومصدر إلهام وتجديد وعنصر تفاعل للشعب ورعاية لمصالحه.
- بيان أول نوفمبر 1954م بمقاصده وأهدافه ورؤيته للجزائر المنشودة.
- الدستور الجزائري وقوانين الجمهورية.
- الوحدة الوطنية.
- منهج الوسطية والاعتدال والتسامح والتداول السلمي على السلطة.
- القيم الحضارية والتجارب الدولية والإنسانية الراشدة.
- تراث الحركة الوطنية مصدر إلهام وتطلعات الشعب الجزائري.
- مبدأ الشورى والحرية والديمقراطية والنظام الجمهوري.
- الانتماء للأمة العربية والإسلامية.

المادة 06: الأهداف

- السعي من أجل الإصلاح السياسي والدستوري الذي يحافظ على القيم والمبادئ ليعيش أفراد الأمة في كنف الحرية والعدالة والازدهار.
- استمرار العمل لتحقيق وتجسيد بيان أول نوفمبر 1954م
- الدفاع عن قيم الشعب وحريته وتمكينه من حقوقه الأساسية.
- العمل على تعميق الوحدة الوطنية وحمايتها.
- السعي لتحقيق الوحدة المغاربية والعربية والإسلامية.
- تكريس مبدأ الشورى والممارسة الديمقراطية لضمان التداول السلمي على السلطة ودعم ممارسة الحريات العامة والخاصة وحرية الرأي والتعبير.
- العمل على إصلاح الإدارة العمومية بما يضمن الخدمة العامة والحياد واعتماد الكفاءة والنزاهة والأمانة وممارسة الرقابة على المال العام ومحاربة الفساد.
- العمل على إصلاح المنظومة الاقتصادية بما يضمن الأمن الغذائي والتحرر من التبعية.
- تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات وضمان استقلالية القضاء ونزاهته وتطوير أدائه.
- مساندة الشعب الفلسطيني في نضاله واعتبار قضيته مركزية، ودعم القضايا العادلة في العالم.
- الدفاع عن حقوق الإنسان وحماية الحريات.
- تحقيق مبدأ التكافل بين أفراد المجتمع.
- إصلاح المجتمع والحفاظ على قيمه وأخلاقه الإسلامية وتقاليده وأعرافه الحميدة وحمايته من الفساد والآفات الاجتماعية.
- تمكين المرأة من أداء دورها الايجابي في كل المجالات.
- تربية ورعاية الشباب وإعداده للمهمات التي تخدم المجتمع والأمة.

- العمل على تطوير المنظومة والمناهج التربوية والتعليم العالي خدمة للفرد والأسرة والمجتمع.

ويتعهد الحزب بأن لا يسعى إلى تحقيق أهداف أخرى غير ما صرح بها.

المادة 07: الوسائل

تعتمد الحركة كافة الوسائل القانونية السلمية لتحقيق أهدافها:

- آليات التربية والتكوين في إطار الثوابت الوطنية والقيم الإسلامية.
- آليات الدعوة إلى الإصلاح وفق قيم الأمة ومبادئها.
- المشاركة في المؤسسات الدستورية والمساهمة في مختلف المجالس والهيئات بما يخدم مصلحة الوطن.
- نشريات إعلامية ومجلات ومطبوعات.
- المواقع الإلكترونية.
- مواقع التواصل الاجتماعي.
- آليات الانتخابات.

العضوية:

المادة 08: دون الإخلال بالشروط المنصوص عليها قانونا، فإن العضوية في حركة البناء الوطني مفتوحة لكل جزائري وجزائرية اقتنع بمبادئ الحركة وأهدافها.

المادة 09: يتم الانضمام إلى الحركة بصفة فردية وفقا للشروط المنصوص عليها في النظام الداخلي.

المادة 10: تُفَصَّل مراتب العضوية ومقتضياتها بلائحة.

المبحث الثالث: الهيكل والتنظيم حزب حركة البناء الوطني

المادة 11: الهياكل الوطنية للحركة

- **المؤتمر.**
- **مجلس الشورى الوطني.**
- **المكتب التنفيذي الوطني.**
- **هيئة التنسيق.**

المادة 12: المؤتمر هو الهيئة العليا في الحركة ويمثل محطة سياسية، تنظيمية ويتشكل من:

- أعضاء مجلس الشورى الوطني.
- أعضاء المكتب التنفيذي الوطني.
- أعضاء منتخبون من بين مربي الأسر التكوينية في الولايات على أن لا يقل عددهم عن نصف (1/2) المؤتمرين.
- نسبة من ذوي الكفاءات تسميها هيئة التنسيق الموسعة.
- نسبة من رؤساء المكاتب التنفيذية البلدية والمنتخبين المحليين.
- نسبة من أعضاء مكاتب الأقسام والأمانات والمؤسسات الوطنية.
- أعضاء الحركة في البرلمان.

تحدد النسب المذكورة أعلاه بقرار من هيئة التنسيق الموسعة.

المادة 13: يختص المؤتمر بما يلي:

- إقرار جدول أعمال المؤتمر.
- تزكية مكتب المؤتمر.
- مناقشة التقرير المالي والأدبي والمصادقة عليه.
- مناقشة نص تعديل القانون الأساسي والمصادقة عليه.
- مناقشة وإقرار السياسات العامة للحركة.
- انتخاب أعضاء مجلس الشورى الوطني.
- مناقشة وإقرار مشاريع الوحدة.

المادة 14: يعقد المؤتمر في دورة عادية كل (05) خمس سنوات ويمكن أن يعقد دورات استثنائية بطلب من هيئة التنسيق وبتوافق أعضائها أو الأغلبية المطلقة من أعضاء مجلس الشورى الوطني.

- يمكن تمديد آجال انعقاد المؤتمر العادي سنة على الأكثر إذا تزامن انعقاده مع الانتخابات أو طارئ بقرار من مجلس الشورى الوطني.

المادة 15: يتم تعديل القانون الأساسي حصريا في المؤتمر بناء على النص المعدل الذي يقترحه مجلس الشورى الوطني إلى المؤتمر.

المادة 16: يتم تعديل القانون الأساسي وفق الجراء الآتي:

- تجمع الاقتراحات الواردة للجهة الداعية للمؤتمر.
- يقدم مشروع التعديلات لمجلس الشورى الوطني للمناقشة والمصادقة.
- يعرض نص التعديل المصادق عليه في مجلس الشورى الوطني على المؤتمرين للمناقشة والمصادقة.

- إذا لم يحض نص التعديل بالمصادقة يستمر العمل بالنص الأصلي.

المبحث الرابع: إستراتيجية وأهداف حزب حركة البناء الوطني

المادة 17: مجلس الشورى الوطني هو الهيئة الوطنية العليا للتداول والمتابعة بين مؤتمرين ويتكون من عدد لا يتجاوز مائة وخمسون (150) عضوا، موزعين كالأتي:

- رؤساء المكاتب التنفيذية الولائية المنتخبون لكل ولاية مهيكلة، وينتخب عضو ثان وهو رئيس مجلس الشورى الولائي لنصف عدد الولايات الممثلة حسب الأهمية العددية للأفراد المؤطرين.
- أعضاء الجمعية التأسيسية.
- أعضاء الهيئات التنفيذية الوطنية السابقة.
- أعضاء المكتب التنفيذي الوطني.
- ممثلو المؤسسات الوطنية.
- عشرة (10) أعضاء على الأكثر من الكفاءات تعينهم هيئة التنسيق.
- ستة (06) أعضاء من الكفاءات النسوية تعينهم هيئة التنسيق.
- نسبة من الشباب بصفة مراقب تعينهم هيئة التنسيق.

المادة 18: مهام مجلس الشورى الوطني:

مجلس الشورى الوطني مسئول عن تحقيق أهداف الحركة وقرارات وتوصيات المؤتمر ومراقبة الهياكل والمؤسسات، ويختص بالآتي:

- انتخاب رئيس مجلس الشورى الوطني.
- انتخاب رئيس الحركة.

- تزكية قائمة نائبي رئيس مجلس الشورى الوطني التي يقترحها رئيس المجلس من بين أعضائه بالتشاور مع رئيس الحركة.
- تزكية قائمة نواب رئيس الحركة الثلاثة التي يقترحها رئيس الحركة من بين أعضائه بالتشاور مع رئيس مجلس الشورى الوطني.
- تزكية قائمة أعضاء مكتب مجلس الشورى الوطني الذين يقترحهم رئيس المجلس بالتشاور مع نوابه من بين أعضائه.
- تزكية قائمة أعضاء المكتب التنفيذي الوطني الذين يقترحهم رئيس الحركة بالتشاور مع نوابه.
- اختيار أعضاء لجنة الانضباط من بين أعضائه وضبط لائحتها.
- متابعة المكتب التنفيذي الوطني ومكتب مجلس الشورى الوطني.
- مناقشة وإقرار برنامج العمل والميزانية السنوية للحركة.
- اقتراح مشروع تعديل القانون الأساسي بمصادقة ثلثي أعضاء مجلس الشورى الوطني.
- مناقشة وإقرار اللوائح التنظيمية.
- وضع السياسات والتوجهات العامة للحركة.
- قبول طلبات الإعفاء من الوظائف الوطنية.
- إعفاء رئيس مجلس الشورى الوطني أو أحد نوابه.
- الموافقة على التحالفات.
- مناقشة وإقرار أوراق مشاريع الوحدة مع حزب أو أكثر وإحالة القرار النهائي إلى المؤتمر.

المادة 19: تنعقد دورات مجلس الشورى الوطني العادية مرتين في السنة بدعوة من رئيس مجلس الشورى الوطني وفي دورات استثنائية بطلب من هيئة التنسيق أو من ثلثي أعضاء مجلس الشورى الوطني وفي الحالات الطارئة بقرار من هيئة التنسيق.

المادة 20: شروط عضو مجلس الشورى الوطني:

- ألا يقل عمره عن ثمان وعشرون (28) سنة مع مراعاة نسبة الشباب المعينة من قبل هيئة التنسيق الواردة في المادة 17 من هذا القانون.
- أن يكون عضوا عاملا مضى على عضويته خمس (05) سنوات.
- أن يكون تقلد مسؤولية ولائية أو وطنية مدة لا تقل عن خمس (05) سنوات.
- أن تتوفر فيه شروط العضوية كاملة.
- أن يكون عضوا مستقيما على منهج الحركة متمسكا بمبادئها.
- ألا يكون قد تعرض لعقوبة تأديبية ولم يعد له الاعتبار.
- أن يكون مواظبا على الأسرة والالتزام المالي.

المادة 21: تكيّف شروط عضو مجلس الشورى الوطني مع مقتضى عضوية المكتب التنفيذي الوطني.

المادة 22: يحدد النظام الداخلي كيفيات تقلد عضوية مجلس الشورى الوطني وحالات الشغور والاستخلاف.

المادة 23: **شروط رئيس مجلس الشورى الوطني ونائبيه**

- ألا يقل عمره عن أربعين (40) سنة.
- أن يكون قد مضى على عضويته في الحركة عشر (10) سنوات على الأقل مع مراعاة أحكام المادة 68 من هذا القانون.
- أن يكون عضوا في مجلس الشورى الوطني مدة لا تقل عن سبع (07) سنوات.
- أن يكون معروفا بعطائه وثباته وحريصا على مصلحة الحركة ووفيا للثوابت والمنهج.

- أن يكون عضوا في الجمعية التأسيسية أو هيئة التنسيق.

المادة 24: مهام رئيس مجلس الشورى الوطني:

- دعوة مجلس الشورى الوطني للانعقاد.
- ضبط جدول أعمال مجلس الشورى الوطني مع هيئة التنسيق الموسعة.
- السهر على حسن سير أشغال مجلس الشورى الوطني.
- السهر على متابعة قرارات مجلس الشورى الوطني من خلال مكتب المجلس وهيئة التنسيق.
- متابعة وتعميق التربية والتكوين في الحركة والعمل على إرساء منهج الوسطية والاعتدال وتجسيد أولوية التربية لكل ناشط في الحركة.
- متابعة وتفعيل وتطوير أمانات مكتب مجلس الشورى الوطني.
- يقترح على مجلس الشورى الوطني نائباه بالتشاور مع رئيس الحركة للتزكية.
- يقترح على مجلس الشورى الوطني قائمة أعضاء مكتب مجلس الشورى الوطني للتزكية بالتشاور مع نائبيه.
- يوزع المهام والصلاحيات على أعضاء المكتب بالتشاور مع نائبيه.
- طلب إعفاء أحد نوابه من مجلس الشورى الوطني.
- إعفاء عضو أو أكثر من مكتب مجلس الشورى الوطني بالتشاور مع نائبيه.
- السهر على تنفيذ النظام الداخلي لمجلس الشورى الوطني.
- إرساء قيم التضامن.
- يرأس هيئة التنسيق.
- يوزع المهام بين نائبيه.

المادة 25: لا يحق لمجلس الشورى الوطني الترشح لمنصب رئيس الحركة للعهدة الموالية لعهدته.

المادة 26: ينتخب رئيس مجلس الشورى الوطني لعهدة قابلة للتجديد مرة واحدة.

المادة27: في حالة شغور منصب رئيس مجلس الشورى الوطني يتولى مكانه أكبر نواب سنا إلى غاية انعقاد دورة مجلس الشورى الوطني.

المادة28: في حالة غياب رئيس مجلس الشورى الوطني يتولى اختصاصه أحد نوابه.

المادة29: مكتب مجلس الشورى الوطني هو هيئة إدارة شؤون التداول ومتابعة عملية التربية والتكوين والتأهيل وإثبات مراحل العضوية ويتشكل من:

- رئيس مجلس الشورى الوطني.
- نائبا رئيس مجلس الشورى الوطني.
- أمين مكتب مجلس الشورى الوطني.
- مسئولو الأمانات.
- رئيس هيئة السبق والتأسيس.
- ويحدد النظام الداخلي مهام وصلاحيات الأمانات.

المادة 30: **مهام مكتب مجلس الشورى الوطني**

- إعداد برامج عمل الأمانات ومتابعة تطبيقها.
- متابعة السياسات التربوية والدعوية.
- ضبط وإثبات مراتب العضوية ومتابعة أسس التكوين والتأهيل.
- رسم مسارات التضامن والأخوة في الحركة والمجتمع والأمة.

- متابعة تنمية الأسر وحسن سيرها.
- متابعة تجسيد وتفعيل رسائل التربية والتكوين.
- تقديم تقارير دورية إلى مجلس الشورى الوطني.
- يقترح اللوائح التنظيمية في لإطار اختصاص.

المادة 31: شروط رئيس الحركة ونوابه

- ألا يقل عمره عن أربعين (40) سنة.
- أن يكون قد مضى على عضويته في الحركة عشر (10) سنوات على الأقل مع مراعاة أحكام المادة 68 من هذا القانون.
- أن يكون عضوا في مجلس الشورى الوطني مدة لا تقل عن سبعة (07) سنوات.
- أن يكون معروفا بعطائه وثباته وحريصا على مصلحة الحركة والوطن ووفيا للثوابت والمنهج.
- أن يكون عضوا في الجمعية التأسيسية أو المكتب التنفيذي الوطني أو مكتب مجلس الشورى الوطني.

المادة 32: لا يحق لرئيس الحركة الترشح لمنصب رئيس مجلس الشورى الوطني للعهدة الموالية لعهدته.

المادة 33: ينتخب رئيس الحركة لعهدة قابلة للتجديد مرة واحدة.

المادة 47: في حالة شغور منصب رئيس الحركة يتولى مكانه أكبر نواب سنا إلى غاية انعقاد دورة مجلس الشورى الوطني.

المادة35: في حالة غياب رئيس الحركة يتولى اختصاصه أحد نوابه.

المادة 36: مهام وصلاحيات رئيس الحركة

يضطلع رئيس الحركة بالمهام التالية:

- متابعة شؤون الحركة والحرص على تحقيق أهدافها والتمسك بخطها العام.

- التمثيل الرسمي للحركة وهو الآمر بالصرف.
- يوزع المهام بين نوابه الثلاثة.
- تقديم التقرير المالي والأدبي في المؤتمر الذي تعده هيئة التنسيق الموسعة.
- دعوة المكتب التنفيذي الوطني للاجتماع ورئاسة اجتماعاته.
- الناطق الرسمي باسم الحركة وله أن يفوض ذلك.
- متابعة وتفعيل وتطوير أداء الأقسام.
- يقترح على مجلس الشورى الوطني نوابه الثلاثة للتزكية بالتشاور مع رئيس مجلس الشورى الوطني.
- يقترح على مجلس الشورى الوطني قائمة أعضاء المكتب التنفيذي الوطني للتزكية بالتشاور مع نوابه.
- يوزع المهام والصلاحيات على أعضاء المكتب التنفيذي الوطني بالتشاور مع نوابه.
- اعتماد هيئات الحركة في المهجر.
- يوقع اعتمادات القوائم الانتخابية.
- طلب إعفاء أحد نوابه من مجلس الشورى الوطني.
- إعفاء عضو أو أكثر من المكتب التنفيذي الوطني بالتشاور مع نوابه.

المادة 37: المكتب التنفيذي الوطني هو الهيئة القيادية التنفيذية الوطنية ويتكون من:

- رئيس الحركة.
- نواب رئيس الحركة الثلاث.
- أمين المكتب.
- مسئولو الأقسام.
- أعضاء مكلفون بمهام.

المادة 38: يحدد النظام الداخلي مجالات ومهام الأقسام.

المادة 39: مهام وصلاحيات المكتب التنفيذي الوطني:

- متابعة الأقسام الوطنية والهيئات التنفيذية المحلية.
- رصد الأحداث السياسية واتخاذ المواقف والقيام بالمبادرات السياسية.
- المصادقة على برامج الأقسام ومتابعة تنفيذها.
- إعداد مشروع البرنامج والميزانية السنوية بالتنسيق مع مكتب مجلس الشورى الوطني حسب الاختصاص.
- الاعتماد النهائي للقوائم الانتخابية.
- ترقية العلاقة مع المجتمع المدني.
- اقتراح اللوائح التنظيمية في إطار اختصاصه.
- تنفيذ السياسات العامة والبرنامج السياسي للحركة.
- متابعة الأداء السياسي المحلي.
- متابعة الأداء السياسي لهيئات الحركة في المهجر.
- متابعة ممثلي الحركة لدى الهيئات الرسمية.

المادة 40: وهي الهيئة الوطنية للتنسيق بين المكتب التنفيذي الوطني ومكتب مجلس الشورى الوطني.

وتتشكل من:

- رئيس مجلس الشورى.
- رئيس الحركة ونوابه الثلاثة.

- رئيس هيئة السبق والتنفيذ.

المادة 41: مهام هيئة التنسيق

- تنسق في البرامج والأنشطة المختلفة للحركة.
- تسمية ممثلي الحركة لدى الهيئات المختلفة.
- ضمان السير الحسن والمرونة والانسجام بين هيئات ومؤسسات الحركة.
- تضع التوجهات العامة والسياسات لمؤسسات الحركة.
- الحرص غلى تطبيق سياسات الحركة وقراراتها.
- تقديم التوجيهات اللازمة للالتزام بمنهج الحركة.
- تساهم في تحضير المؤتمر بالتنسيق مع لجنة تحضير المؤتمر.
- تقترح على مجلس الشورى الوطني من بين أعضائه رئيس وأعضاء لجنة تحضير المؤتمر للتزكية.

المادة 42: تجتمع هيئة التنسيق دوريا تحت رئاسة رئيس مجلس الشورى الوطني وفي حالة غيابه ينوبه رئيس الحركة.

المادة 43: لا يحق لأعضاء هيئة التنسيق الترشح لأي موقع انتخابي أو منصب سام إلا بقرار من مجلس الشورى الوطني.

المادة 44: تتوسع هيئة التنسيق إلى كل أعضاء المكتب التنفيذي الوطني ومكتب مجلس الشورى الوطني في لقاءات دورية وتسمى هيئة التنسيق الموسعة.

المادة 45: تتشكل لدى قيادة الحركة هيئة السبق والتأسيس وتتحدد مهامها وطريقة تشكيلها بلائحة.

المادة 46: تتشكل لدى قيادة الحركة مجالس استشارية متخصصة تعنى بالدراسات والبحوث والاستشراف، وتتحدد طريقة تشكيلها ومحالات عملها ومهامها بلائحة.

المادة 47: يتكون الهيكل التنظيمي المحلي للحركة من الهيئات التالية:

- مجلس الشورى الولائي.
- مجلس المربين الولائي.
- المكتب التنفيذي الولائي.
- الجمعية العامة البلدية.
- المكتب التنفيذي البلدي.
- الأسرة.

المادة 48: مجلس الشورى الولائي هو الهيئة الولائية للتداول ويتكون من:

- أعضاء المكتب الولائي السابق.
- أعضاء المكتب التنفيذي الولائي.
- أعضاء مجلس الشورى الوطني المقيمون في الولاية.
- رئيس مجلس الشورى الولائي السابق ونائبه.
- رؤساء مكاتب البلدية المهيكلة.
- ممثلو المؤسسات ويحدّدون بلائحة.
- نسبة من مربي ومربيات الأسر التربوية على ألا يقل عددهم عن ثلث (3/1) أعضاء مجلس الشورى الولائي.
- سبعة (07) أعضاء من الكفاءات يقترحهم المكتب التنفيذي الولائي منهم ثلاث نساء على الأقل.

- نصف (2/1) نواب رؤساء مكاتب البلدية المهيكلة حسب الأهمية العددية للأعضاء.

❖ تكيف أحكام البنود أعلاه في الولايات عموما بما لا يقل عن ثلاثين (30) عضوا في مجلس الشورى الولائي توضح بلائحة.

المادة 49: مهام مجلس الشورى الولائي

مجلس الشورى الولائي هو هيئة التداول الولائية ومسئول عن تحقيق أهداف الحركة وقرارات وتوصيات الهيئات العليا للحركة ويتداول في القضايا المحلية ويختص بالآتي:

- انتخاب رئيس مجلس الشورى الولائي نائبه.
- انتخاب رئيس المكتب التنفيذي الولائي ونائبه.
- تزكية أعضاء المكتب الولائي الذين يقترحهم رئيس المكتب التنفيذي الولائي ونائبه بالتشاور مع رئيس مجلس الشورى الولائي ونائبه.
- اختيار أعضاء لجنة الانضباط الولائية.
- متابعة المكتب التنفيذي الولائي.
- مناقشة وإقرار برنامج العمل الولائي السنوي والميزانية.
- المصادقة على القوائم الانتخابية.
- متابعة التنمية في الولاية.

المادة 50: تنعقد دورات مجلس الشورى الولائي العادية مرتين في السنة بدعوة من رئيس مجلس الشورى الولائي وفي الدورات الاستثنائية بطلب من رئيس المجلس أو المكتب التنفيذي الولائي أو من الهيئات العليا وفي الحالات الطارئة بقرار من المكتب التنفيذي الولائي بالتنسيق مع رئيس مجلس الشورى الولائي.

المادة 51: شروط عضو مجلس الشورى الولائي

يشترط في عضو مجلس الشورى:

- أن تتوفر فيه شروط العضوية.
- أن يكون ملتزما بخط الحركة ومنهجها.
- ألا يكون قد صدر في حقه عقوبة تأديبية، أو أعيد له الاعتبار.

المادة 52: مجلس المربين الولائي: وهو هيئة المربين التي تتابع العملية التربوية والدعوية وإثبات مراحل العضوية على مستوى الولاية وتتحدد طريقة تشكيله بلائحة.

المادة 53: يجتمع مجلس المربين الولائي دوريا برئاسة رئيس مجلس الشورى الولائي.

المادة 54: مهام مجلس المربين الولائي

- متابعة السياسات التربوية والدعوية على مستوى الولاية.
- ضبط واثبات مراتب العضوية ومتابعة أسس التكوين والتأهيل.
- رسم مسارات التضامن والأخوة في الحركة والمجتمع والأمة.
- متابعة تنمية الأسر وحسن سيرها.
- متابعة تجسيد وتفعيل وسائل التربية والتكوين.
- تقديم تقارير دورية إلى مجلس الشورى الولائي ومكتب مجلس الشورى الوطني.

المادة 55: المكتب التنفيذي الولائي هو هيئة تنفيذية على مستوى الولاية يتكون من:

- رئيس المكتب التنفيذي الولائي.
- نائب ريس مكتب التنفيذي الولائي.
- مسئول قسم التربية وهو نائب رئيس مجلس الشورى الولائي.

- مسسؤولو الأقسام.
- يحدد النظام الداخلي مجالات عمل الأقسام ومهامها.
- يمكن لرئيس مجلس الشورى الولائي حضور لقاءات المكتب التنفيذي الولائي.

المادة 56: مهام وصلاحيات المكتب التنفيذي الولائي

- إعداد البرنامج السنوي والميزانية وتقديمه لمجلس الشورى الولائي للمصادقة.
- متابعة التنمية في الولاية والشأن العام.
- المساهمة في النشاط السياسي في الولاية.
- اقتراح قائمة المرشحين لرئاسة المكتب التنفيذي البلدي ونائبه بالتشاور مع المربين في البلدية المعنية.
- هيكلة البلديات وتوسيع قاعدة الحركة.
- متابعة عمل الأقسام الولائية.
- إرسال التقارير والتواصل مع المكتب التنفيذي الوطني.
- متابعة وتفعيل عمل المكاتب التنفيذية البلدية.
- إعفاء رئيس المكتب التنفيذي البلدي إذا أخل بمهامه.

المادة 57: الجمعية العامة البلدية وهي هيئة التداول البلدية تتشكل من أعضاء الحركة المؤطرين والمنخرطين في البلدية وتجتمع مرتين في السنة بدعوة من المكتب التنفيذي البلدي أو المكتب الولائي ويرأس اجتماعاتها رئيس المكتب التنفيذي البلدي.

المادة 58: مهام وصلاحيات الجمعية العامة البلدية

- انتخاب رئيس المكتب التنفيذي البلدي، ونائبه من بين قائمة يقترحها المكتب التنفيذي الولائي.

- تزكية المكتب التنفيذي البلدي، الذي يقترحه رئيس المكتب التنفيذي البلدي ونائبه.
- متابعة نشاطات المكتب التنفيذي البلدي.
- متابعة نشاطات الحركة في البلدية.
- تزكية القائمة الانتخابية البلدية.

المادة 59: المكتب التنفيذي البلدي وهو الهيئة التنفيذية على المستوى البلدي ويتشكل من:

- رئيس المكتب التنفيذي البلدي.
- نائب رئيس المكتب البلدي وهو مسئول قسم التربية.
- مسئولو الأقسام: ويحدد النظام الداخلي مجالاتها ومهامها.

المادة 60: مهام المكتب التنفيذي البلدي

- تنفيذ سياسات وقرارات الهيئات الولائية والوطنية.
- إعداد برنامج المكتب التنفيذي البلدي، وعرضه على الجمعية العامة البلدية للتزكية.
- الانتشار وتنمية العضوية والتأطير.
- تقديم التقارير للهيئات الولائية والوطنية.
- إدارة العملية التربوية والدعوية.
- متابعة التنمية المحلية وأداء المجلس الشعبي البلدي.

المادة 61: الأسرة هي الوحدة الأساسية التربوية والتنظيمية للحركة وأهم وسيلة لتجسيد مراحل العضوية.

المادة 62: تتشكل موارد الحركة من:

- اشتراكات الأعضاء مع مراعاة أحكام القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية.

- الهبات والوصايا والتبرعات، دون الإخلال بالقانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، وقرارات الحركة في هذا المجال.
- العائدات المرتبطة بنشاط الحركة غير التجاري، طبقا لأحكام القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية.
- مساعدات الدولة المنصوص عليها في القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، والقوانين الناظمة لذلك.

المادة 63: تفتح الحركة حسابا بنكيا واحدا لدى أحد البنوك العمومية الوطنية لأموالها السائلة طبقا للمادة 62 من القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية.

- تمسك الحركة محاسبة بالقيد المزدوج (موارد–نفقات).
- جرد الأملاك العقارية والمنقولة طباق للقانون.

المادة 64: تلتزم الحركة بالتصريح السنوي بحساباتها إلى الهيئة المختصة.

المادة 65: يتولى رئيس الحركة ومسئول قسم المالية د مجتمعين، متابعة وإدارة أموال الحركة، طبقا للقواعد العامة للمحاسبة، والتوقيع على سندات الإنفاق.

المادة 66: تنفق أموال الحركة في كل الأنشطة اللازمة لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في القانون الأساسي، من خلال هياكلها.

المادة 67: تسيّر أموال الحركة طبقا للرشادة والفعالية.

المادة 68: تُكَيَّف شروط العضوية وتولّي المسؤوليات المنصوص عليها في القانون الأساسي وفقا للنضالات السابقة لكل عضو، وفق معايير تحددها هيئة التنسيق.

المادة 69: تفوض هيئة التنسيق استثنائيا بإجراء التعديلات على القانون الأساسي والنظام الداخلي، بهدف المطابقة مع قوانين الجمهورية السارية المفعول، متى اقتضت الضرورة.

المادة 70: يُصَاغ نظام داخلي يتضمن زيادة على الأحكام المنصوص عليها في القانون الأساسي، كل مسألة تحتاج إلى التوضيح والتفصيل، لا سيما حقوق الأعضاء وواجباتهم، وكذا الكيفيات والقواعد والإجراءات المتعلقة الاجتماعات والدورات العادية وغير العادية والاجتماعات الدورية للهيئات، على أن يبلغ الوزير المكلف بذلك.

المادة 71: تعدّ هيئات القيادة والتداول والتنفيذ لائحة تسييرها ضمن قواعد القانون الأساسي والنظام الداخلي واللوائح المعتمدة.

المادة 72: تتمتع "حركة البناء الوطني" (البناء) (EL BINAA) بالشخصية المعنوية والأهلية القانونية وباستقلالية التسيير، وتعتمد في نشأة وتنظيم وتسيير هياكلها مبدأ الشورى والديمقراطية.

المادة 73: يبلغ الحزب الوزير المكلف بالداخلية بكل التغييرات التي تطرأ القانون الأساسي للحزب، في أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما الموالية للتغيير.

المادة 74: يبلغ الحزب الوزير المكلف بالداخلية بكل التغييرات التي تطرأ على تنظيم وتشكيل الهيئات القيادية، في أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما الموالية للتغيير.

المادة 75: طبقا لأحكام المادة 69 لقانون الأحزاب يكون الحل الإرادي من خلال اقتراح معلل من هيئة التنسيق على مجلس الشورى الوطني الذي يدعو إلى مؤتمر استثنائي بثلثي أعضائه.

المادة 76: في حالة الحل الإرادي للحركة: تؤول ممتلكات حركة البناء الوطني بقرار من هيئة التنسيق إلى:

- جمعية خيرية.
- وأول مدرسة قرآنية.
- وأول دور العجزة والطفولة والأيتام.
- وأول حزب أو أكثر توحدت معه حركة البناء الوطني.

المادة 77: يسري العمل بهذا القانون الأساسي بعد مصادقة المؤتمر، وإذا تعذر انعقاده لظروف خاصة أو طارئة يحددها مجلس الشورى الوطني يبقى العمل جار به إلى غاية انتقاء المانع.

المبحث الخامس: دور العلاقات العامة في غرس قيم الموطنة في حزب حركة البناء الوطني:

يحاول هذا الجزء من الدراسة أن يسلط الضوء عن دور العلاقات العامة السياسية في الأحزاب الجزائرية، والمكانة التي يحتلها هذا التنظيم الاتصالي في مثل هذه الهيئات ذات الطابع السياسي.

1-منهج وعينة الدراسة:

اعتمدنا في هده الدراسة على منهج دراسة حالة كونه أنسب منهج ملائم للموضوع، فيما يخص عينة البحث، اخترنا عينة قصدية، تمثلت في حزب سياسي جزائري هو كالتالي: حزب حركة البناء الوطني.

الجدول 1: يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس والسن

	حزب حركة البناء الوطني	
ذكر	09	75
أنثى	03	25
المجموع	12	100
20 إلى 30	02	17
31 إلى 40	07	58
41 إلى 50	02	17
فما فوق 51	01	08
المجموع	12	100

كشفت لغة الأرقام الواردة في الجدول أعلاه أن نسبة متغير جنس الذكور في حزب حركة البناء الوطني أعلى من نسبة الجنس الأنثوي، إذ قدرت نسبة الرجال في حزب حركة البناء بـ **94%** كأكبر نسبة، ثم تؤكد هذه النسب التواجد المحتشم للعنصر الأنثوي في الساحة السياسية الجزائرية رغم الإجراءات المتخذة قصد رفع حصة التمثيل النسوي بـ 31%، إلا أن اعتبارات عديدة تحد من التواجد الأنثوي في

الساحة السياسية من أهمها الأعراف والتقاليد المجتمعية، التي تقييد المرأة الجزائرية وتدفعها للعزوف عن الانخراط في المؤسسات ذات الطابع السياسي في البلد.

فيما يخص متغير السن، اختلفت فئة أعمار المناضلين في الحزب، حيث احتلت الفئة العمرية 31إلى 40 سنة "أكبر نسبة ب **58%** في حزب حركة البناء الوطني، في حين حلت الفئة الممتدة من41إلى 50 سنة بنسبة 17%، أما النسبة العمرية التي تفوق 51 سنة فقدرت بـ 8%.

تبعا لهذه البيانات المتحصل عليها من الجدول أعلاه تبين أن الحزب هو حزب شبابي.

الجدول 2: يبين نوع التنظيم الاتصالي المعتمد في الحزب السياسي.

	حزب حركة البناء الوطني	
ملحق صحفي	-	-
مكلف بالإعلام	04	33
خلية اتصال	06	50
مديرية العلاقات	02	17
لا أدري	-	-
المجموع	12	100

حسب البيانات الواردة في الجدول أعلاه، نرى أن حزب حركة البناء الوطني يعتمد على تنظيم الاتصالي الدقيق وأن هذا الاتصال تسيره خلية العلاقات العامة، بل تلجأ للاستعانة بخدماتها في الغالب عند اقتراب موعد الاستحقاقات الانتخابية.

الجدول 3: يبين الجهة المكلفة بالعلاقات العامة داخل الحزب.

	حزب حركة البناء الوطني	
قسم	01	08
إدارة	02	17
خلية	03	25
مكلف	06	50
المجموع	12	100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حزب حركة البناء الوطني تتفق أن الجهة المعنية بالعلاقات العامة في الحزب هو المكلف بالاتصال.

الجدول 4: يبين نوع الاتصال وكذا الجهة التي تقدم المعلومة في الحزب السياسي.

	حزب حركة البناء الوطني	
اتصال صاعد	07	58
اتصال نازل	03	25
اتصال أفقي	02	17
المجموع	12	100
القائد	03	25
المسئول المباشر	07	58
المكلف بالاتصال	02	17
المجموع	12	100

حسب البيانات الواردة في الجدول أعلاه، يتفق حزب حركة البناء الوطني أن نوع الاتصال في الحزب هو اتصال صاعد من القاعدة إلى القمة وذلك بنسب 58% ، أما بخصوص الجهة التي تلقى منها المناضل المعلومة فتتفق حزب حركة البناء الوطني على أن مصدر المعلومة هو المسئول المباشر وذلك بنسبة 58%.

الجدول 5: يبين مرونة الاتصال داخل الحزب السياسي.

	حزب حركة البناء الوطني	
مستوى الإطارات	06	50
مستوى القادة	04	33
مستوى المناضلين	02	17
المجموع	12	100

من خلال بيانات الجدول أعلاه، يقر أفراد العينة في حزب حركة البناء الوطني أن مرونة الاتصال تكون أكثر على مستوى الإطارات.

الجدول 6: يبين فاعلية التنظيم الاتصالي للحزب.

	حزب حركة البناء الوطني	
كاف	04	33
غير كاف	06	50
لا أدري	02	17
المجموع	12	100

حسب البيانات الواردة في الجدول أعلاه، تتفق حزب حركة البناء الوطني أن التنظيم الاتصالي في الحزب غير كاف بنسبة**50 %**

الجدول 7:يبين هل يصل الخطاب الحزبي بصورة صحيحة إلى الجمهور

	حزب حركة البناء الوطني	
نعم	08	67
لا	04	33
المجموع	12	100
لقلة الاتصال	-	-
لانعدام الاتصال	-	-
اتصال غير ملائم	04	100
المجموع	12	100

نلاحظ من خلال بيانات الجدول، أن معظم أفراد العينة في حزب حركة البناء الوطني يرون أن خطابهم الحزبي يصل بصورة صحيحة إلى الجمهور.

2- نتائج الدراسة:

نستنتج من خلال في هذه الورقة البحثية أنه بالرغم من اعتماد حزب حركة البناء الوطني الذي كان محل الدراسة على استخدام أنماط اتصالية عديدة مع جماهيره سواء كانت داخلية أو خارجية، إلا أن هذه الأخيرة يغيب عن هيكلتها تنظيم أو جهاز خاص بالعلاقات العامة،حيث يسعى الحزب لتدارك غياب العلاقات العامة فيها، بالاعتماد على أنشطة" إعلامية –اتصالية "بديلة تتمثل أساسا في خلية الاتصال،إلا أن دور هذه الأخيرة يعد محدودا جدا ولا يعوض الدور الذي من الممكن أن تؤديه مديرية العلاقات العامة كتنظيم في المؤسسة الحزبية الجزائرية.

3- الخاتمة:

حاولت هذه الورقة البحثية المعنونة بدور العلاقات العامة فحزب حركة البناء الوطني أن تسلط الضوء على دور ومكانة العلاقات العامة كتنظيم اتصالي قائم بحد ذاته في المؤسسات السياسية في البلد، على اعتبار أن الحزب السياسي ما هو إلا مؤسسة كغيره من المؤسسات الأخرى، فنجاح هذه المؤسسة الحزبية واستمرارها في المجتمع، إنما هو مرتبط بمدى قدرتها على ربط جسور تواصل مع جماهيرها، ومحاولة تشكيل صورة ايجابية عن نفسها، هذا الواقع جعل من العلاقات العامة حاجة ماسة لكل المنظمات الحديثة بمختلف أنواعها، فلا يمكن تهميش العلاقات العامة أو تجاهلها، فبدون اتصال لا يتم أي نشاط ولا تحقق أي هدف، إلا أن هذا التنظيم للأسف غاب عن هيكلة الحزب السياسي الجزائري الذي كان محل الدراسة، حيث سجلنا أن مناضلو هذه المؤسسة لمي تمكنوا من تحديد دقيق لنوع ونمط التنظيم الاتصالي المعتمد في مؤسستهم الحزبية، ويعود جوهر هذا الاختلاف على مشكل المفاهيم التي عانى منها مسئولو هذا الحزب السياسي، حيث أنهم لا يميزون بين الأنشطة الإعلامية والاتصالية ويخلطون بينها، وذلك بسبب قلة اللجوء لاستخدام مثل هذه النشاطات، بحث يعتبرونها مجرد أنشطة مناسباتية ظرفية وليست دائمة، بل يستعينون بخدماتها فقط عند اقتراب موعد الاستحقاق الانتخابي.

الخاتمة

خاتمة:

لكل إدارة من إدارات الهيئات العامة أهداف تسعى لتحقيقها، وتظهر أهداف إدارة العلاقات العامة من الدور الذي تقوم به في المجال الإداري، بمعنى أن إدارة العلاقات العامة تهدف إلى إيجاد وخلق التفاهم المتبادل بين الهيئة وجمهورها وكذلك إقامة سمعة طيبة لها في أوساط العمل، والمحافظة على استمرار الاتصالات فيما بينهم، مع التصدي لأي محاولة للنيل من هذه العلاقة أو السمعة أو الاتصالات.

والعلاقات العامة تبدأ من اجل الهيئة في حد ذاتها فهي تلك الأنشطة المتعلقة بالاتصالات مع الجمهور الداخلي الخارجي، وتقوم على أساس كسب ود وتعاطف العاملين، وذلك عليها أن تقاوم الأفكار المغلوطة ... وأن تعمل على دفع وإشعار العاملين بالانتماء للهيئة والعمل بروح الفريق الواحد، وحتى يمكن الوصول إلى هذه النتيجة فإنها تستخدم الإعلام الصادق كما تستخدم وسائل أخرى كاللقاءات والاجتماعات والنشرات والعديد من المشاركات في المناسبات المختلفة.

من هنا يجب التأكيد على أن مهمة العلاقات العامة يجب أن تتركز على الجمهور الداخلي الخارجي من حيث إعداد تقارير أسبوعية أو شهرية تشرح من خلالها دور الهيئة وانجازاتها في المستقبل القريب والبعيد، والتوجه إلى الجمهور الخارجي والداخلي لبناء علاقة ثقة بين الهيئة والجمهور من خلال صدق وموضوعية المعلومات التي تشاطرهم بها.

وقد عكست هذه الدراسة دور العلاقات العامة لواحدة من أهم الهيئات الوطنية، وهي "حركة البناء الوطني" والتي تعمل منذ تأسيسها على تحسين مهام و دور العلاقات العامة بها، بغية تحقيق أداء فعال ومؤثر في نشاطات الهيئة ككل، غير انه من الواضح أن هذه الجهود لازالت موضع التطوير والتحسين على مختلف المستويات.

التوصيات لإدارة العلاقات العامة

التوصيات لإدارة العلاقات العامة:

- إقناع مجلس الشورى بأهمية وظيفة العلاقات العامة والدور الذي تلعبه في النهوض بغرس قيم المواطنة.
- ضرورة إعارة البحث العلمي في مجال العلاقات العامة أهمية خاصة و إجراء البحوث القبلية، أي قبل إعداد برامج العلاقات العامة وبعد للتعرف على ما تم تحقيقه في مجال الاتصال بالجماهير المختلفة، والمشكلات التي تواجه هذا الاتصال.
- ينبغي على العاملين في إدارات العلاقات العامة عدم وضع خطط غير قابلة للتنفيذ.
- يجب أن لا تدخر إدارة العلاقات العامة أي جهد وتبذل كل ما تستطيع من جهود لإثارة
- اهتمام الإدارة العليا بأعمالها وكسبها لجانبها بحيث تدعم هذه جهودها وتعدل سياستها وفقا لمشورة إدارة العلاقات العامة، فمن المعروف أن توجه الإدارة العليا لتبني وجهات نظر العلاقات العامة هو الطريق الوحيد لتطوير المجال وتقدمه.
- محاولة الاستفادة من وسائل الاتصال ودراسة الأساليب الاتصالية داخل حزب حركة البناء الوطني
- إنشاء نظام خاص بالقبول للشكاوى ورفع مختلف الانشغالات إلى الإدارة العليا.
- أن تقوم إدارة العلاقات العامة بإصدار مجلة دورية–شهرية أو نصف شهرية–وذلك للاتصال بفئات الجمهور المتنوعة وتزويدها بكافة البيانات والمعلومات وذلك لتشجيع القراء على إرسال الأسئلة والاستفسارات وحتى الشكاوى للرد عليها.
- عقد مؤتمر سنوي للمكلفين بإدارات العلاقات العامة لتبادل الآراء والخبرات.

- وللقيام بكافة المهام سالفة الذكر، على إدارة العلاقات العامة أن توكلها إلى مختصين في مجال العلاقات العامة، مع إقامة ندوات ودورات تكوينية بصفة دورية للعاملين بها، من أجل رفع كفاءتهم، واطلاعهم على كافة الطرق المستحدثة.

الملاحق

أسئلة المقابلة

تمثلت المقابلة التي أجريت مع رئيس الفرع الولائي لحزب حركة البناء الوطني لولاية المدية السيد الأستاذ الدكتور شبوطي حكيم، التي تضمنت عدة تساؤلات والتي تعلقت بالوضع الداخلي ودور العلاقات العامة داخل وخارج الحزب.

فكانت الأسئلة كالتالي:

1. هل هناك مكتب خاص بإدارة العلاقات العامة داخل الحزب؟

أجاب رئيس الفرع الولائي لحزب حركة البناء الوطني بأنه لا يوجد مكتب خاص بالعلاقات العامة كهيكل خاص ومستقل بذاته.

2. ما هي الإستراتيجية التي يتبعها الحزب؟

أجاب المسئول كالتالي: تتمثل إستراتيجية الحزب في قوته وتبيين صورته بشكل جيد أمام الأحزاب الأخرى والمواطنين، كما يقوم الحزب بعلاقات ودية مع جمعيات خيرية قصد التعريف بالحزب.

3. كيف هي العلاقة مع الأحزاب السياسية الأخرى والمواطنين؟

أجاب المسئول كالتالي: لا بد من إحداث التوازن المطلوب داخل الحزب حتى يحقق الصدى المطلوب مع الأحزاب الأخرى والمواطنين، ولا بد من وجود ثقة متبادلة فتقبل شخص ما دليل على الثقة الكاملة به واحترامه.

4. كيف تعمل العلاقات العامة على غرس قيم المواطنة في الحزب؟

فكانت إجابة المسئول كالأتي: إن دور العلاقات العامة في الحزب يجعل منه يصل إلى هدفه الأول وهو غرس قيم المواطنة على المستوى الداخلي والخارجي، فإن العلاقات القائمة في الحزب تجعل منه يعمل على زرع روح الوطنية والوطن.

وزارة الـــتـــــعـــليم العـــالي والبـــحـــث الـعـلـــمي
جـــامعة الدكتور يحي فارس المدية
كلية العلـوم الإنسانية والاجتماعية
قسـم العلـوم الإعلام والاتصال

دور العلاقات العامة في غرس قيم المواطنة
دراسة حالة حزب حركة البناء الوطني

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الأخ الكريم .....الأخت الكريمة

في إطار التحضير لنيل مذكرة نهاية الدراسة للحصول على شهادة الماستر تخصص اتصال وعلاقات عامة أضع بين أيديكم هذا الاستبيان آملا من دعمكم من أجل إجراء الدراسة الميدانية للموضوع وذلك بتفضلكم للإجابة على محتوى فقرات وأسئلة الاستبيان بكل دقة وموضوعية.

أحيطكم علما بأن أرائكم ستعامل بالسرية التامة ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي.

ضع علامة (+) في الخانة المناسبة لرأيكم.

شكرا لكم لاهتمامكم وكرم مساعدتكم، وتقبلوا مني فائق التقدير والاحترام والامتنان.

من إعداد الطالبة:
فلـــة صـــــاحي

تحت إشراف الأستاذ:
د. إبراهيم سعد الشاكر فزاني

الموسم الجامعي :2022/2021

الاستمارة

المحور الأول:

1) الجنس؟

ذكر ☐ أنثى ☐

2) السن؟

السنة أقل من 30 سنة ☐ من 20 إلى 40 سنة ☐

41 إلى 50 سنة ☐ 50 سنة فما فوق ☐

3) المستوى التعليمي؟

متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

4) الوظيفة؟

إداري ☐ عامل متعدد الخدمات ☐ عامل تقني ☐

5) الخبرة؟

نعم ☐ لا ☐

المحور الثاني: دور العلاقات العامة في غرس قيم المواطنة في حزب حركة البناء الوطني

1) ما هي الجهة المكلفة بالاتصال لمؤسستكم؟

خلية الاتصال ☐ مكتب ☐ تابع للإدارة العليا ☐

سكريتا ريا ☐

2) كيف تبدو حدود علاقتك مع زملائك داخل العمل؟

جيدة ☐ عادية ☐ متوترة ☐

3) هل هناك علاقات إنسانية داخل الحزب؟

نعم ☐ لا ☐

فيما تتمثل:

.....

.....

.....

.....

لا ☐

لماذا:

.....

.....

.....

.....

4) هل تشعر بالطمأنينة والارتياح مع المحيطين داخل الحزب؟

نعم ☐ لا ☐

5) ما هو شعورك عند غيابك عن العمل أو أين ميولك في العمل؟

عدم ارتياح ☐ الفراغ ☐ عادية ☐

6) هل يلبي حزب حركة البناء جميع متطلبات المنخرطين؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

7) هل يواكب حزب حركة البناء الوطني معايير المؤسسة الحزبية الناجحة؟

نعم ☐ لا ☐ ربما ☐

8) كيف تبدو لك نوعية مردودية حزب حركة البناء الوطني؟

جيدة ☐ ضعيفة ☐

9) كيف تصف نوعية الاستقبال داخل حزب حركة البناء الوطني مع المنخرطين والناخبين؟

جيدة ☐ مقبولة ☐ ضعيفة ☐

10) هل العلاقات بين حزب حركة البناء الوطني والمؤسسات الحزبية الأخرى؟

جيدة ☐ مقبولة ☐ ضعيفة ☐

11) هل تعتقد أنه هناك منافسة بين حزب حركة البناء الوطني وباقي المؤسسات الحزبية

نعم ☐ لا ☐

12) في اعتقادك هل يعتمد حزب حركة البناء الوطني على إستراتيجية للعلاقات العامة معينة في تعاملاتها مع مختلف المؤسسات الحزبية؟

نعم ☐ لا ☐

13) هل يعتمد حزب حركة البناء الوطني على التكنولوجيا الحديثة في علاقاتها؟

نعم ☐ لا ☐

14) هل توجد تحفيزات للمنخرطين داخل الحزب؟

نعم ☐ لا ☐

15) هل في القيام بالتجمعات الغير رسمية من طرف المنخرطين تأثير على الحزب؟

نعم ☐ لا ☐

16) إلى أي مدى تساهم العلاقات العامة في غرس قيم المواطنة لدى الحزب؟

كثيرا ☐ قليلا ☐

17) هل تساعد العلاقات العامة في غرس قيم المواطنة في الحزب؟

نعم ☐ لا ☐

18) ما هي الأهداف التي يسعى هذا المكتب إلى تحقيقها؟

تفعيل الاتصال ☐

تحقيق الانسجام والتفاهم ☐

تحسين أداء المؤسسة الحزبية ☐

غرس قيم المواطنة لدى الموطن ☐

أهداف أخر نذكر ☐

19) هل تهتم الإدارة العليا بجهاز العلاقات العامة؟

نعم ☐ لا ☐

20) في رأيك ما هو دور العلاقات العامة في غرس قيم المواطنة داخل الحزب؟

.....

.....

.....

.....

21) ما هي المشاكل المترتبة عن عدم استعمال العلاقات العامة في غرس قيم المواطنة لدى الحزب؟

.....

.....

.....

.....

.....

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1- أبو قحف عبد السلام، هندسة الإعلان و العلاقات العامة، مطبعة الإشعاع، بيروت 2001.

2- أحمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

3- أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية ، بن عكنون، الجزائر، 2002 .

4- أحمد محمد المصري، العلاقات العامة، مؤسسة باب الجامعة، الإسكندرية، 1999 – 2000.

5- الجوهر محمد ناجي، وسائل الاتصال في العلاقات العامة، مكتبة الرائد، الطبعة الأولى عمان، 2000 .

6- السيد رمضان، وآخرون، العلاقات العامة و الإعلام في الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الاجتماعية، الإسكندرية، مصر ،2004.

7- إحسان محمد حسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، دار الطليعة، الطبعة الأولى، 1999.

8- إبراهيم إمام، فن العلاقات العامة، المكتبة الانجلو مصرية، الطبعة الثانية، القاهرة 1975.

9- إبراهيم وهبي فهد، كنجو عبود كنجو، العلاقات العامة وإدارتها، المدخل الوظيفي الطبعة الأولى، عمان، 1999 .

10- جودت محمد ناصر، الدعاية والإعلام والعلاقات العامة ، دار مجدلاوي، الطبعة الأولى، عمان ،1988.

11- حسين الحلبي، مبادئ العلاقات العامة، دار منشورات عويدات، الطبعة الأولى بيروت، 1980.

12- حسين عبد الرحمان رشوان، العلاقات العامة والإعلام من منظور علم الاجتماع المكتب الجامعي الحديث، مصر،1997.

13- زياد رمضان، العلاقات العامة في منشآت القطاع الخاص (مفاهيم وواقع)، دار الصفاء، الطبعة الأولى، عمان، .1998

14- زيدان عبد الباقي، قواعد البحث الاجتماعي، مكتبة القاهرة، مصر،1974.

15- سليمان فخري، العلاقات العامة،دار الكتاب والطباعة للنشر، جامعة الموصل، العراق،1981.

16- صالح خليل أبو إصبع، العلاقات العامة والاتصال الإنساني، الطبعة الأولى، 2004.

17- عبد الكريم راضي الجبوري، العلاقات العامة فن وإبداع في تطوير المؤسسة ونجاح الإدارة، دار التسيير، دار البحار، الطبعة الأولى، بيروت، 2001.

18- علي الباز، العلاقات العامة والعلاقات الإنسانية والرأي العام، مكتبة الإشعاع، مصر 2002.

19- علي برغوت، العلاقات العامة أسس نظرية و مفاهيم عصرية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر ،2007.

20- علي عجوة، دراسات في العلاقات العامة والإعلام، القاهرة، مطابع سجل العرب 1999.

21- فريد الصحن، العلاقات العامة المبادئ والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية 1988.

22- محفوظ أحمد جودة، إدارة العلاقات العامة ، مفاهيم و ممارسات، الأردن مؤسسة زهران، 1998.

23- محمد الغريب عبد الكريم، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1999.

24- محمد الهادي محمد، أساليب توثيق البحوث العلمية، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1995.

25- محمد طلعت عيسى، العلاقات العامة والإعلام أصولها وتطبيقاتها، مكتبة القاهرة الطبعة الثالثة، 1996.

26- محمد عبد الفتاح محمد، العلاقات العامة في المؤسسة الاجتماعية، أسس ومبادئ المكتب العلمي للكمبيوتر ،1994.

27- محمد مصطفى أحمد، الخدمة الاجتماعية في مجال العلاقات العامة، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1999.

28- محمد منير حجاب، الاتصال الفعال للعلاقات العامة، دار الفجر للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، مصر، 2007.

29- محمد منير حجاب وسحر محمد وهبي، المداخل الأساسية للعلاقات العامة، المدخل الاتصالي، دار الفجر، مصر، 1995.

30- منال طلعت محمود، العلاقات العامة بين النظرية والتطبيق، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.

31- محمود يوسف مصطفى، مقدمة في العلاقات العامة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1995.

المعاجم والقواميس:

1- القاموس العربي الشامل، الأداء، دار الراتب الجامعية، الطبعة الأولى، بيروت 1999.

المقابلة:

1- مقابلة مع السيد حكيم شبوطي رئيس الفرع الولائي لحزب حركة البناء الوطني.

الفهرس

محتويات الفهرس

خطة البحث

المقدمة العامة..... أ

الإطار المنهجي..... 01

1-إشكالية الدراسة..... 02

2-أهمية الموضوع..... 03

3-أسباب اختيار الموضوع..... 04

4-أهداف الدراسة..... 05

5-تحديد المفاهيم..... 06

6-فرضيات الدراسة..... 08

الفصل الأول: ماهية العلاقات العامة..... 11

مقدمة الفصل..... 12

المبحث الأول: مفهوم العلاقات العامة..... 13

المطلب الأول: تعريف العلاقات العامة..... 13

المبحث الثاني: النشأة وتطور العلاقات العامة..... 16

المطلب الأول: نشأة العلاقات العامة..... 16

المبحث الثالث: وظائف وأهداف العلاقات العامة..... 20

المطلب الأول: وظائف العلاقات العامة..... 20

المطلب الثاني: أهداف العلاقات العامة..... 24

الفصل الثاني: ماهية المواطنة..... 28

مقدمة الفصل..... 29

المبحث الأول: مفهوم المواطنة..... 30

المطلب الأول: تعريف المواطنة..... 30

المبحث الثاني: تطور مفهوم المواطنة..... 33
المطلب الأول: المواطنة في العصور القديمة..... 33
المبحث الثالث: شروط المواطنة ومقوماتها الأساسية..... 37
المطلب الأول: شروط المواطنة..... 37
المبحث الرابع: أهداف المواطنة..... 40
المبحث الخامس: قيم المواطنة الصالحة..... 46
الفصل الثالث: الإطار التطبيقي..... 53
مقدمة الفصل..... 54
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة..... 55
المطلب الأول: منهج الدراسة..... 55
المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات..... 56
المطلب الثالث: عينة الدراسة..... 59
المبحث الثاني: تقديم حزب حركة البناء الوطني..... 61
المطلب الأول: تعريف حزب حركة البناء الوطني..... 64
المطلب الثاني: نشأة حزب حركة البناء الوطني..... 64
المبحث الثالث: الهيكل وتنظيم حزب حركة البناء الوطني..... 68
المبحث الرابع: إستراتيجية وأهداف حزب حركة البناء الوطني..... 70
المبحث الخامس: دور العلاقات العامة في غرس قيم المواطنة لدى حزب حركة البناء الوطني..... 87
الخاتمة..... 91
التوصيات لإدارة العلاقات العامة..... 94
الملاحق..... 97
قائمة المصادر والمراجع..... 105
الفهرس..... 110